



التقرير السنوي

للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ (٢٠١٣ م)







خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود



صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع



صاحب السمو الملكي الأمير
مقرن بن عبدالعزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين





أن نستمر كمؤسسة رائدة في تمويل
القطاع الصناعي ودعم التنمية
الاقتصادية والبشرية في المملكة
العربية السعودية وجعلها مركزاً
صناعياً متميزاً.

الرؤية

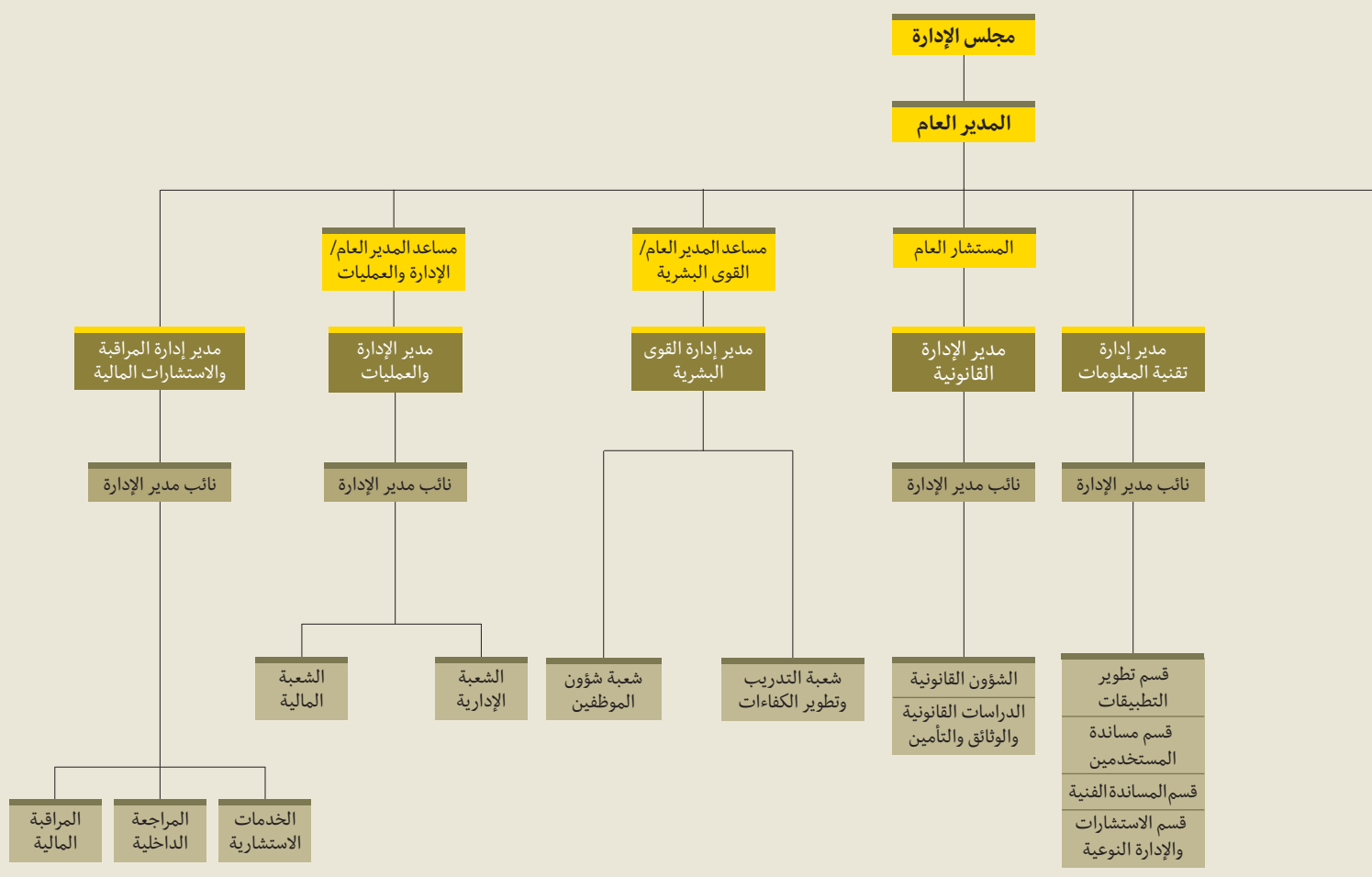
تحفيز التطور الصناعي في المملكة
من خلال التركيز على:

- الإقراض الصناعي.
- دعم سياسات واستراتيجيات
القطاع الصناعي.
- الخدمات الاستشارية.
- التركيز على العملاء.
- التدريب وتنمية الكفاءات
والمعرفة.

الرسالة



الهيكل التنظيمي للصندوق



المحتويات

١١	تقديم معالي وزير المالية
١٣	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة
١٥	تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي
١٦	الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٣م
١٨	مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي
٢١	استعراض أداء الصندوق
٢٢	النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)
٣١	برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٣٣	القوى البشرية والتدريب
٣٤	دورة تقييم المشاريع الصناعية
٣٥	إدارة تحت المجهر
٣٦	إدارة الائتمان
٣٩	دراسة صناعية
٤٠	صناعة الأدوية في المملكة
٤٣	موضوع تحت الأضواء
٤٤	مستقبل صناعة السيارات في المملكة وأثرها على الاقتصاد المحلي
٤٩	بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

ما يتوقع له أن يساهم في تعزيز القاعدة الصناعية والتنمية الاقتصادية المتوازنة بين جميع المناطق.



تقديم معالي وزير المالية

يطيب لي تقديم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)، والذي يعكس متانة الاقتصاد السعودي وثقة المستثمرين المحليين والأجانب بجدوى الاستثمار بالمملكة وخصوصاً في القطاع الصناعي.

فقد كان أداء الاقتصاد السعودي في هذا العام من أبرز ثلاثة اقتصاديات في دول مجموعة العشرين، وذلك بالرغم من تواضع مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي وتراجع نموه في هذا العام. وقد أشادت العديد من الأوساط الاقتصادية العالمية بالدور الإيجابي للسياسات المالية والاقتصادية للمملكة والتي عززت من متانة الاقتصاد السعودي، بالإضافة للدور المحوري الذي لعبته المملكة في دعم استقرار الاقتصاد العالمي. وقد جاءت ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م) لتؤكد على استمرارية الدولة في نهجها التنموي الشامل.

وفيما يتعلق بأداء قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية، فقد استمر هذا القطاع ولعدة سنوات بتحقيق معدلات نمو عالية تفوق في المتوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على نجاح السياسات المتبعة من قبل الدولة لتنويع هيكل الاقتصاد المحلي بعيداً عن تقلبات أسعار النفط. وقد ارتفع عدد القروض المعتمدة من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي في العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) إلى ١٤٤ قرصاً بقيمة تصل إلى ٦,٧ مليار ريال. وقد تمت هذه القروض للمساهمة في إنشاء ١٢٠ مشروعاً صناعياً جديداً ولتوسعة ٢٤ مشروعاً صناعياً قائماً، وقد بلغ إجمالي استثمارات هذه المشاريع حوالي ١٤,٥ مليار ريال.

وتمشياً مع نهج الدولة التنموي الشامل، فقد ساهمت الميزة التشجيعية المقدمة من قبل الصندوق لتحفيز الاستثمار في المناطق والمدن الأقل نمواً في توجه العديد من المستثمرين نحو هذه المناطق، حيث بلغ نصيب هذه المناطق ٥٠٪ من إجمالي عدد القروض و ٦٦٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة في هذا العام، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى ١٤٪ من إجمالي عدد القروض و ١٥٪ من قيمتها قبل تطبيق قرار مجلس الوزراء المؤقر بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد عن ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪، وكذلك تمديد فترة استيفاء القرض بما لا يزيد عن (٢٠) سنة بدلاً من (١٥) سنة للمشاريع المقامة في تلك المناطق والمدن، وهو

كما واصل برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق بالتعاون مع البنوك التجارية المحلية أدائه المتميز في تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة ومساندتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث اعتمد البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) عدد ٢٥١٥ كفاءة بقيمة ١,٢٨٦ مليون ريال لصالح ١١٧٣ منشأة صغيرة ومتوسطة تعمل في مختلف القطاعات وفي جميع مناطق المملكة. وبذلك يصل إجمالي عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج منذ انطلاقتها حتى نهاية العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) إلى ٧٢٨٠ كفاءة قيمتها ٣,٥٩٠ مليون ريال مقابل تمويل قيمته ٧,١٨٤ مليون ريال قدمته البنوك التجارية المحلية لصالح ٤٠٨٢ منشأة صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات وموزعة على مختلف مناطق المملكة.

ويجدر التنويه إلى أهمية استيعاب المزيد من العمالة السعودية في الصناعة المحلية، حيث أنه بالرغم من التصاعد في نسب العمالة السعودية في السنوات الأخيرة في هذا القطاع، إلا أنها تظل متواضعة بالإمكانات المتاحة، مما يستدعي تكثيف الجهود المشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الصناعي الخاص لزيادة نسب تشغيل العمالة السعودية لا سيما وأن العديد من الصناعات قد نجحت في الوصول إلى معدلات عالية من التوظيف للعمالة الوطنية.

كما يسرني أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن الشكر والامتنان للقيادة الحكيمة التي يقف على رأسها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - لما تلقاه التنمية الصناعية في المملكة من دعم وتوجيه كان لهما أبلغ الأثر في تحقيق الكثير من الإنجازات الصناعية المتميزة والتي كان للصندوق دور رائد فيها. كما أعبر عن شكري وتقديري لمعالي رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العامة للصندوق وجميع منسوبيه لما بذلوه وبذلونه من جهود طيبة كان ثمرتها هذا الأداء الموفق. ونحن علي ثقة أن العطاء سيكون متجدداً والبذل مستمراً وأن السنوات القادمة ستحمل المزيد من الإنجازات الحافلة بإذن الله وذلك لما يملكه الصندوق من إدارة متمكنة وكفاءات وطنية على درجة عالية من الخبرة والتأهيل والإخلاص.

والله ولي التوفيق ،،

وزير المالية

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف

أعضاء مجلس الإدارة



معالي الدكتور
عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي



سعادة المهندس/ صالح بن إبراهيم الرشيد
مدير عام الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية



سعادة الأستاذ/ عبدالله بن إبراهيم العياضي
مساعد أمين عام صندوق الاستثمارات العامة



سعادة الدكتور/ عابد بن عبدالله السعدون
وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية لشؤون الشركات



سعادة الدكتور/ أسامة بن حسين منصوري
مستشار معالي وزير الاقتصاد والتخطيط

حيث بلغ نصيب المناطق والمدن الأقل نمواً ٥٠٪ من إجمالي عدد القروض التي تم اعتمادها في العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)، كما بلغ نصيبها ٦٦٪ من إجمالي المبالغ المعتمدة في هذا العام.

وكمؤشر لنجاح الدولة في سعيها لتوسيع القاعدة الصناعية، يلاحظ أن ٨٣٪ من إجمالي عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال هذا العام لصالح المشاريع الجديدة. كما واصل الصندوق اهتمامه بقطاع المشاريع الصناعية الصغيرة (والتي تصل قروضها إلى ١٥ مليون ريال)، حيث بلغت نسبة القروض الموجهة لهذا القطاع ٥٩٪ من إجمالي عدد القروض المعتمدة لهذا العام.



كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)، وهو عام آخر يضاف للمسيرة المتميزة لهذا الكيان التنموي الهام.

فقد واصل الصندوق في هذا العام أداء مهامه بمهنية واقتدار بما يتلاءم مع المرحلة التنموية للقطاع الصناعي. وقد اعتمد الصندوق في هذا العام ١٤٤ قرضاً، ووصل مجموع المبالغ المالية المعتمدة لهذه القروض ٦,٧ مليار ريال. وقد ساهمت هذه القروض في إنشاء ١٢٠ مشروعاً صناعياً جديداً وفي توسعة ٢٤ مشروعاً صناعياً قائماً، فيما بلغ إجمالي استثمارات هذه المشاريع ١٤,٥ مليار ريال. كما بلغ إجمالي القروض التي تم صرفها خلال هذا العام ٤,٩ مليار ريال، وبلغت جملة المبالغ التي تم تسديدها من قبل المقترضين ٤,٤ مليار ريال وهي أعلى قيمة للقروض المسددة خلال عام واحد منذ تأسيس الصندوق، وهو مؤشر على متانة وضع القطاع الصناعي المحلي ونجاح السياسات المتبعة من قبل الصندوق في تقييم المشاريع.

وبهذا الإنجاز يصل إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه في عام ١٣٩٤ هـ وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) إلى ٣٦٢٤ قرضاً بلغت جملة اعتماداتها ١١٢,١ مليار ريال، وقد ساهمت هذه القروض في إقامة ٢٥٩٢ مشروعاً صناعياً كان لها أبرز الأثر في تعزيز وتنويع القاعدة الصناعية للاقتصاد السعودي.

كما نجح الصندوق في تلبية احتياجات المرحلة التنموية للقطاع الصناعي، حيث بادر الصندوق في تفعيل قرار مجلس الوزراء الموقر بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪، وبفترة سداد لا تزيد عن ٢٠ سنة بدلاً من ١٥ سنة، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة،

وفي ذات السياق، قام برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يديره الصندوق بالتعاون مع البنوك التجارية المحلية، بمجهود متميز خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)، حيث اعتمد البرنامج خلال هذا العام عدد ٢٥١٥ كفاءة جديدة بزيادة قدرها ٥١٪ عن العام الماضي، و بقيمة قدرها ١,٢٨٦ مليون ريال أي بزيادة ٣٦٪ عن العام السابق، وذلك مقابل تمويل قيمته ٢,٣٤٨ مليون ريال قدمته البنوك التجارية المحلية بزيادة قدرها ٣٣٪ عن العام الذي سبقه، وذلك لصالح ١١٧٣ منشأة صغيرة ومتوسطة بزيادة نسبتها ٢٨٪ في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج عن العام الماضي.

إن هذه الإنجازات المتميزة في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الراهن ما هي إلا نتيجة لتوجيهات القيادة الحكيمة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء والتي أولت الصندوق كامل الدعم والرعاية.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - على دعمهم اللامحدود للصندوق. كما أشكر زملائي في مجلس الإدارة وإدارة الصندوق وجميع موظفيه على ما تميزوا به من التفاني والمهنية العالية التي حققوا من خلالها هذه النتائج الجيدة، وأسأل الله لهم دوام التوفيق والنجاح.

والله الموفق،،

رئيس مجلس الإدارة

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي



تمهيد: اتجاهات ومؤشرات
الاقتصاد المحلي

الوضع الاقتصادي للمملكة

خلال عام ٢٠١٣م

واصل الاقتصاد السعودي نموه رغم تباطؤ نشاط الاقتصاد العالمي، حيث أن تضافر السياستين المالية والنقدية في المملكة وتواصل الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، مكن الاقتصاد السعودي من مواصلة نموه بمعدلات جيدة. وطبقاً للبيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية، يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣م وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢,٧٩٥) مليار ريال بالأسعار الجارية بمعدل نمو يبلغ (١,٥٤٪) مقارنةً بالعام ٢٠١٢م. أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً قدره (٣,٨٪). وتشير التوقعات إلى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي ٢٠١٣م إلى حوالي (٧٥) مليار ريال، ليمثل أقل من (٢,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لهذا العام.

وبالنظر إلى نمو القطاعات التنظيمية المكونة للناتج المحلي في عام ٢٠١٣م نجد أن أداء القطاع الخاص كان الأقوى بينها، حيث يتوقع أن يحقق نمواً تبلغ نسبته (٩,٣٨٪) بالأسعار الجارية و(٥,٥٪) بالأسعار الثابتة، وأن ترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي (٥٨,٧٪). وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي غير النفطي نمواً إيجابياً، حيث يقدر أن يبلغ النمو الحقيقي في نشاط التشييد والبناء (٨,١١٪)، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٧,٢٪)، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٦,١٦٪)، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٤,٨٦٪)، وفي الصناعات التحويلية غير النفطية إلى (٤,٧٢٪).

أما بالنسبة للتضخم والمستوى العام للأسعار، فتشير تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٣م بنسبة (٣,٣٥٪) مقارنةً بعام ٢٠١٢م، وذلك طبقاً لسنة الأساس ٢٠٠٧م. أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، فيتوقع أن يرتفع بنسبة (١,٨٥٪) في عام ٢٠١٣م مقارنةً بما كان عليه في العام الماضي.

وطبقاً للتقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي

السعودي، يتوقع أن يحقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً مقداره (٤٨٧) مليار ريال في العام ٢٠١٣م مقارنةً بفائض مقداره (٦١٨) مليار ريال للعام الماضي ٢٠١٢م بانخفاض نسبته (٢١,٢٪). وفي ذات السياق، يتوقع أن يحقق الميزان التجاري في عام ٢٠١٣م فائضاً مقداره (٨٠٢) مليار ريال بانخفاض نسبته (١٣,٣٪) عن العام الماضي وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية وارتفاع الواردات. فعلى جانب الصادرات، يقدر أن يبلغ إجمالي الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٣م نحو (١,٣٧٦) مليار ريال بانخفاض نسبته (٥,٥٪) عن العام السابق، في حين يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير النفطية حوالي (١٩٦) مليار ريال بزيادة نسبتها (٣,٩٪) عن العام الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير النفطية ما نسبته (١٤,٤٪) من إجمالي الصادرات السلعية. أما على جانب الواردات، فتشير التوقعات إلى أنها ستبلغ (٥٧٤) مليار ريال في عام ٢٠١٣م بزيادة نسبتها (٨٪) عن العام السابق.

وفيما يخص التطورات المالية والنقدية، فقد استمرت السياستان المالية والنقدية للدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي وللمحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الواسع خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠١٣م نمواً نسبته (٦,٦٪) مقارنةً بنمو نسبته (١٠٪) لنفس الفترة من العام ٢٠١٢م.

وبالنسبة للقطاع المصرفي، فقد واصلت المصارف التجارية تدعيم ملاءتها المالية، إذ ارتفع رأس مالها واحتياطياتها خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٣م بنسبة (٨,٧٪) لتصل إلى (٢٢٧,٦) مليار ريال، وازداد إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (١٣٪)، ونما حجم الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية بنسبة (٦,٥٪) لتبلغ حوالي (١,٣٤٢) مليار ريال. كما حافظت المصارف التجارية على دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع أنشطته، حيث بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٣م أكثر من (١,١٠٧) مليار ريال. غير أن أداء المصارف التجارية فيما يتعلق بتوفير الائتمان قد اتسم نسبياً بالتباين بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الفترة المذكورة، فقد نما حجم الائتمان الممنوح لبعض الأنشطة الاقتصادية مثل قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (٣٣,٣٪)، وقطاع التعدين والمناجم بنسبة (١٢,٦٪)، وقطاع التجارة بنسبة (١٢٪)، وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة (١٠,٧٪)، وقطاع الخدمات بنسبة (٥,٩٪)، وقطاع البناء والتشييد بنسبة (٥٪) وقطاع النقل والاتصالات بنسبة (٠,٥٪)، وفي المقابل سجل

والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني، فقد صدرت خلال العام ٢٠١٣ الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل: الموافقة على أنظمة (المرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم، والإجراءات الجزائية)، وتنظيم هيئة النقل العام، وتنظيم المؤسسة العامة للصناعات العسكرية، والموافقة على دليل وإجراءات تراخيص الاستيراد، والموافقة على نظام القياس والمعايرة، والموافقة على النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والموافقة على النظام الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لدول مجلس التعاون. كما تمت الموافقة مؤخراً على نظام جرائم الإرهاب وتمويله واستمرار العمل بالعقوبات المتعلقة بجرائم تمويل الإرهاب والأعمال والمنظمات الإرهابية المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال.

وأكد عدد من الهيئات الاقتصادية الدولية على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي. حيث أكد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي مع المملكة لعام ٢٠١٣م، أن الاقتصاد السعودي من أفضل الاقتصاديات أداءً ضمن مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة، كما أثنى على دعم المملكة للاقتصاد العالمي عبر دورها المساند لاستقرار سوق النفط العالمية، وأشار التقرير إلى إيجابية الآفاق المنتظرة للاقتصاد السعودي. ورحب المديرون التنفيذيون بالصفحة ١٢٣ صندوق بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتعزيز إدارة المالية العامة، كما رحبوا بالخطوات المستمرة لدعم التطور المالي وتعزيز التنظيم والرقابة الماليين، وأشادوا بالاستثمارات الكبيرة الموجهة للتعليم للنهوض بمهارات المواطنين، وأكدوا على أن نمو الائتمان في المملكة لا يزال قوياً، وأن الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من كفاية رأس المال والربحية. هذا وقد أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني عن رفعها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من مستقر إلى إيجابي عند درجة ائتمانية عالية (AA-)، وأثنت ستاندرد آند بورز على جهود المملكة في تعزيز وتنويع اقتصادها مما أدى إلى نمو متسارع وحقيقي لمتوسط دخل الفرد إضافة إلى الإدارة الحكيمة لاحتياطياتها المالية.

وفي الختام، فقد قدم الاقتصاد السعودي أداءً جيداً هذا العام، وذلك بالرغم من ما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ. ووفقاً للمؤشرات الحالية، فإنه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي أداءه القوي في الأعوام القادمة، وذلك مع استمرار الدولة في تنفيذ البرامج والإصلاحات الاقتصادية اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة ورفع تنافسية الاقتصاد السعودي.

الائتمان المقدم إلى قطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية تراجعاً بنحو (٦,٣٪)، وقطاع التمويل بنحو (١,١٪).

وفي ذات السياق، استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها، حيث بلغ إجمالي قيمة اعتمادات الصندوق خلال عام ٢٠١٣م حوالي (٦,٧) مليار ريال لعدد (١٤٤) قرضاً، وقد كان نصيب المناطق والمدن الأقل نمواً ما نسبته (٦٦٪) من إجمالي قيمة هذه الاعتمادات. كما اعتمدت إدارة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي يديره الصندوق، خلال العام ٢٠١٣م (٢٥١٥) كفالة بقيمة إجمالية تبلغ (١,٢٨٦) مليون ريال مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك المحلية بمبلغ (٢,٣٤٨) مليون ريال لصالح (١١٧٣) منشأة صغيرة ومتوسطة.

وفي شأن آخر، ارتفع المؤشر العام للسوق المالية السعودية بنسبة (٢٥,٥٪) ليسجل (٨,٥٣٥) نقطة في نهاية عام ٢٠١٣م مقارنة مع (٦,٨٠١) نقطة في نهاية عام ٢٠١٢م. وقد شهد هذا العام ضخ المزيد من الفرص التمويلية والقنوات الاستثمارية كطرح جزء من أسهم خمس شركات للاكتتاب العام ليصبح بذلك عدد الشركات المدرجة بالسوق ١٦٣ شركة. وقد وافقت هيئة السوق المالية على طرح صكوك لشركتين ورخصت لثلاثة عشر صندوقاً استثمارياً جديداً. كما نفذت خلال العام المالي ٢٠١٣م العديد من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتطوير أسواقها ورفع مستوى الشفافية والإفصاح في معاملاتها، حيث أصدر مجلس الهيئة خلال هذا العام قواعد الكفاية المالية، ولائحة اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية، كما أقر المجلس تعديل لائحة الأشخاص المرخص لهم. ولتعزيز حماية المستثمرين، اعتمد مجلس الهيئة الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية التي بلغت خسائرها المتراكمة (٥٠٪) من رأس مالها فأكثر، على أن يُعمل بها ابتداءً من ٢٠١٤/٧/١م.

واستكمالاً لمسيرة الإصلاحات الهيكلية

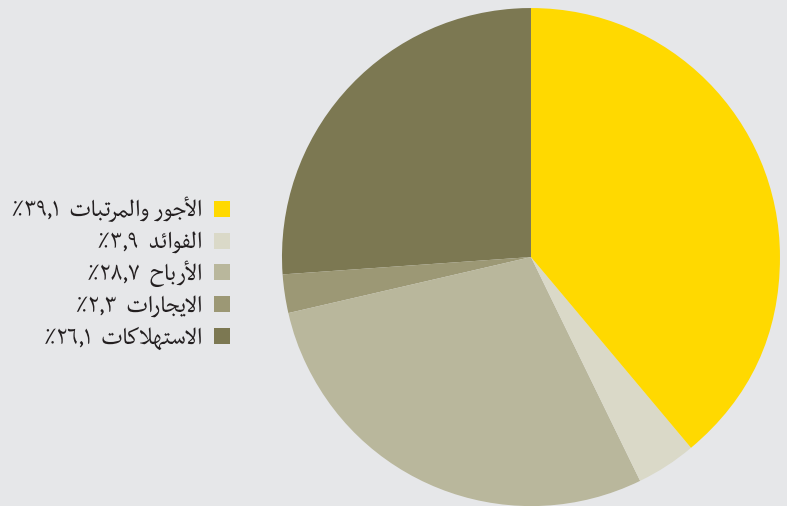
مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي

وفيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي. ونظراً لعدم توفر كامل البيانات المطلوبة لعام ٢٠١٣م، فقد قمنا بتحليل البيانات المتوفرة في قاعدة البيانات الصناعية للعام ٢٠١٢م، حيث توضح الأشكال من (١) إلى (٣) تقديرات توزيع مكونات القيمة المضافة للصناعة السعودية، والقيمة المضافة لكل عامل في القطاعات الصناعية الرئيسية، إضافة إلى النسبة المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة بحسب القطاعات الصناعية الرئيسية للعام ٢٠١٢م.

وبالنظر لتوزيع مكونات القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وهو من المؤشرات الهامة في تقييم أداء القطاع الصناعي، يوضح الشكل (١) توزيع هذه المكونات في العام ٢٠١٢م، حيث يلاحظ أن الأجور والمرتبات تمثل الجزء الأكبر من إجمالي مكونات القيمة المضافة (٣٩,١٪)، تليها الأرباح (٢٨,٧٪)، ثم الاستهلاكات (٢٦,١٪)، والفوائد (٣,٩٪)، وأخيراً الإيجارات (٢,٣٪). وتدلل هذه الأرقام على جاذبية الاستثمار الصناعي في المملكة وذلك بالنظر لارتفاع نسبة الأرباح في مكونات القيمة المضافة، وهو ما يتوقع له أن يؤدي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الصناعية والتي بدورها ستؤدي إلى نمو جيد للناتج المحلي في السنوات القادمة.

حقق قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بالمملكة نمواً جيداً خلال عام ٢٠١٣م، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي (٤,٧٢٪)، وذلك وفقاً لبيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، كما أن الأرقام الأولية تشير إلى ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ١١,٨٪ مقارنة مع ١١,٦٪ في عام ٢٠١٢م، وهي الأكبر من بين جميع القطاعات الإنتاجية غير النفطية. ومن جانب آخر ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة من السلع غير النفطية، حيث بلغت الصادرات السلعية غير النفطية في العام ٢٠١٣م حوالي ١٩٦ مليار ريال بارتفاع قدره (٣,٩٪) عن ما تم تصديره في عام ٢٠١٢م.

الشكل رقم (١) توزيع مكونات القيمة المضافة للتصنيع في المملكة (٢٠١٢م)

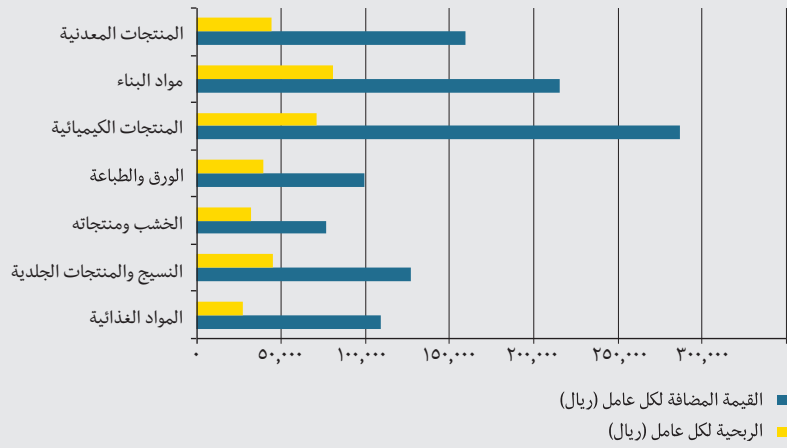


المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق - ٢٠١٣م

أما بالنسبة لمؤشرات الإنتاجية الصناعية ، فيوضح الشكل (٢) متوسط القيمة المضافة والربحية لكل عامل في القطاعات الصناعية المختلفة في العام ٢٠١٢م . ويلاحظ بوجه عام الارتباط الوثيق بين مؤشري القيمة المضافة والربحية لكل عامل على مستوى معظم القطاعات الصناعية . ويأتي قطاع المنتجات الكيماوية في المرتبة الأولى حيث حقق أعلى متوسط للقيمة المضافة لكل عامل في حين يأتي قطاع مواد البناء في المرتبة الثانية من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل، إلا أنه يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى في متوسط الربحية لكل عامل . يليه قطاع المنتجات المعدنية ، فقطاع النسيج والمنتجات الجلدية ، ثم المواد الغذائية والورق والطباعة ، وأخيراً الخشب ومنتجاته كأقل متوسط للقيمة المضافة.

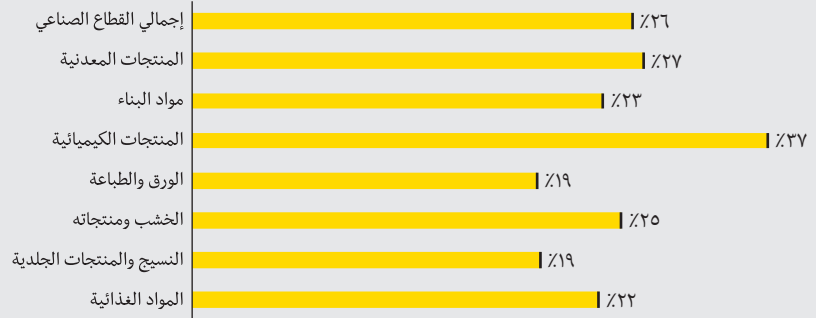
وفيما يخص مؤشر نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر أيضاً من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على صعيد الاقتصاد السعودي . ويظهر الشكل (٣) النسب المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية في العام ٢٠١٢م، حيث يلاحظ من معدلات عام ٢٠١٢م أن قطاع المنتجات الكيماوية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة وطنية تبلغ ٣٧٪، يليه قطاع المنتجات المعدنية بنسبة (٢٧٪) والخشب ومنتجاته بنسبة (٢٥٪) و قطاع مواد البناء بنسبة (٢٣٪) و المواد الغذائية بنسبة ٢٢٪ وأخيراً قطاعي النسيج والمنتجات الجلدية والورق والطباعة بنسبة (١٩٪) لكل منهما. أما في القطاع الصناعي ككل ، فتبلغ نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة حوالي ٢٦٪، وهو ما يتطلب العمل على تطوير هيكل الصناعة المحلية لتمكينه من خلق المزيد من فرص العمل المجزية أمام المواطنين.

الشكل رقم (٢): القيمة المضافة والربحية لكل عامل حسب القطاعات الصناعية الرئيسية لعام (٢٠١٢م)



المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق - ٢٠١٣م

الشكل (٣) نسب العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠١٢م)



المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق - ٢٠١٣م



٧٥٪

استعراض أداء الصندوق

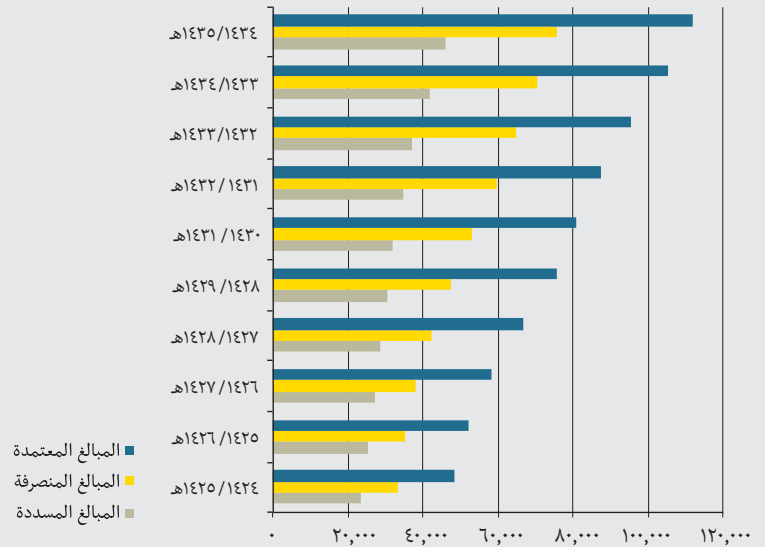
٥٠٪



شهد العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ أداءً متميزاً من صندوق التنمية الصناعية السعودي وذلك من خلال الإنجازات التي حققها ولا سيما من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً وكذلك القروض المعتمدة للمشاريع الصناعية الصغيرة. وتأتي هذه الإنجازات متوافقة مع سياسة الدولة الحكيمة في تسريع وتيرة التنمية والنمو في المناطق والمدن الأقل نمواً وتحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق المملكة وخلق فرص العمل في هذه المناطق، كما أن هذه الإنجازات تأتي كانعكاس طبيعي لتبني الصندوق العديد من الحوافز المشجعة للاستثمار الصناعي في هذه المناطق من خلال تطبيقه للضوابط الخاصة بزيادة نسبة التمويل للمشاريع الصناعية المقامة بها وزيادة فترة سداد القرض. ومن الملامح المميزة أيضاً لإنجازات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ الاهتمام الذي حظي به قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والذي يأتي متكاملًا مع برامج وأهداف الدولة في تنمية هذه المشاريع ويعكس نجاح الصندوق في التعامل مع هذه الفئة من المشاريع.

الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه في عام ١٣٩٤هـ وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٣٦٢٤) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (١١٢,٠٩٥) مليون ريال قدمت للمساهمة في إنشاء (٢٥٩٢) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (٧٥,٥٩٢) مليون ريال سدد منها حتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٤٥,٨٨٦) مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية. ومما يجدر ذكره أن العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ قد تميز بالنسبة العالية من القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية التي تقع في المناطق والمدن الأقل نمواً، حيث بلغت نسبتها ٥٠٪ من عدد القروض و٦٦٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك بلغ إجمالي قروض الصندوق للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً منذ تطبيق الضوابط الجديدة للتمويل وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ ما يمثل ٤٢٪ من حيث العدد و٣٨٪ من حيث القيمة للقروض التي اعتمدها الصندوق لجميع مناطق المملكة، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى ١٤٪ من إجمالي عدد قروض الصندوق و١٥٪ من قيمتها قبل تطبيق الضوابط الخاصة بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد عن ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪ وزيادة فترة سداد القرض بما لا يزيد عن (٢٠) سنة بدلاً من (١٥) سنة، وكذلك رفع الحد الأقصى لقرض الصندوق في المناطق والمدن الأقل نمواً إلى (١,٢) مليار ريال بالنسبة لشركات المساهمة وإلى (٤٠٠) مليون ريال للمؤسسات الفردية والشركات الأخرى. وفي هذا إشارة واضحة إلى نجاح الصندوق في مواكبة أهداف الدولة لتحقيق التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة. ومن الملامح المميزة أيضاً لإنجازات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ، الاهتمام الذي حظي به قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة (التي تصل قروضها إلى ١٥ مليون ريال) حيث بلغت نسبة قروض الصندوق لهذه الفئة من المشاريع ٥٩٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ، مما يؤكد سلامة المناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه

الشكل رقم (٤): قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)



وقد بلغ عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (١٤٤) قرصاً بزيادة ٦٪ عن عدد القروض المعتمدة خلال العام السابق له، وقدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٢٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٢٤) مشروعاً صناعياً قائماً بلغ إجمالي استثماراتها (١٤,٥) مليار ريال وبلغت القروض المعتمدة لها (٦,٦٨٠) مليون ريال. كما بلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال عام التقرير (٤,٩٣٩) مليون ريال، وبلغت تسديدات القروض خلال عام التقرير (٤,٣٦٠) مليون ريال، وهي أعلى قيمة من القروض تم تسديدها في عام واحد منذ إنشاء الصندوق. وبصورة إجمالية، فقد بلغ إجمالي عدد القروض



هذه المشاريع، ويشير أيضاً إلى ارتفاع الوعي الاستثماري لدى صغار المستثمرين الصناعيين بصورة عامة من خلال الدعم الذي يجدونه من القسم الخاص بدراسة وتقييم المشاريع الصناعية الصغيرة بالصندوق.

كما أن اعتمادات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ تؤكد على وجود اتجاهات واضحة لتنامي حصة المشاريع الصناعية الجديدة بصورة أكبر بكثير مقارنة بمشاريع التوسعة للمصانع القائمة، حيث بلغ عدد القروض الصناعية الجديدة (١٢٠) قرصاً باعتمادات بلغت أكثر من (٥,٥٤٢) مليون ريال ممثلة بذلك ٨٣٪ من إجمالي عدد وقيمة قروض الصندوق خلال العام.

أولاً: التوزيع القطاعي للقروض

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي :

الصناعات الكيماوية:

حجم القروض التراكمية

لا يزال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٤٣,٩٢٨) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٣٩,٢٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٣٩) قرصاً تمثل حوالي ٢٧٪ من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٢,٠٤٧) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٣١٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة

الشكل رقم (٥): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيماوية (بملايين الريالات)



مصنع في الدمام يقوم بإنتاج أغشية صناعية، وآخر قيمته حوالي (١٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج أكياس بولي بروبيلين منسوجة ورولات منسوجة من البولي بروبيلين وبطانة حاويات منسوجة من البولي بروبيلين.

الصناعات الهندسية:

حجم القروض التراكمية

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (٢٢,٥٦١) مليون ريال أي ما يمثل ٢٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

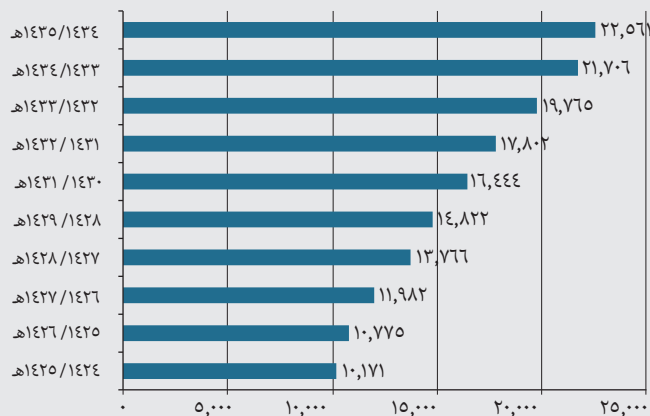
المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ

اعتمد الصندوق لهذا القطاع عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٨) قرضاً بلغت قيمتها (٨٥٥) مليون ريال أي ما يربو على ١٩٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ وحوالي ١٣٪ من إجمالي قيمتها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير، وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٤) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة. ومن بين هذه القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٦٤) مليون ريال لإقامة مصنع في مدينة سدير الصناعية لإنتاج كرات طحن حديدية وصفائح عزل وبطانة مطاحن صناعية وقطع غيار السكك الحديدية، وقرض آخر قيمته حوالي (٢٧) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج كتل حديدية (ببليت)



الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض لهذا القطاع خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (٢٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة عشرة مشاريع صناعية قائمة. ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ قرض قيمته (١,٢٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جازان لإنتاج خام أكسيد التيتانيوم المختزل، وآخر قيمته (٨٦) مليون ريال لإقامة مصنع في مدينة سدير للصناعة والأعمال لإنتاج هرمون الأنسولين، وقرض قيمته (٨٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج السلفولالين وحامض الكبريتيك وثنائي وثلاثي أكسيد الكبريت السائل وغاز الهيدروجين، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (٧٤) مليون ريال لإقامة مصنع في خميس مشيط لإنتاج دهانات مائية مستحلبة ودهانات زيتية لماعة ودهانات صناعية، وقرض قيمته حوالي (٦٥) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج أنابيب ووصلات بي في سي غير مرنة وأنابيب بولي إيثيلين عالي الكثافة.

الشكل رقم (٦): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)



كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته حوالي (٦٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج عبوات بلاستيكية من ترفيثلات البولي إيثيلين ومن البولي إيثيلين عالي الكثافة وأغطية بلاستيكية للعبوات وأواني منزلية بلاستيكية، وقرضاً آخر قيمته (٢٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج مصغرات بلاستيكية وأكواب وصينيات تستخدم مرة واحدة وأغطية بلاستيكية، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٢) مليون ريال لتوسعة



بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٦) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج قطاعات ألومنيوم معالجة أو مطلية بالبودرة أو معالجة بالترسيب الكهربائي، وقرض قيمته حوالي (٢٤) مليون ريال لإقامة مصنع في حائل لإنتاج شبك معدني من قضبان حديد التسليح وسياج مجلفن ومغطى بمادة البي في سي ومنتجات التسوير والأسلاك الشائكة، وقرض قيمته (٢٢) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج صهاريج الضغط وأوعية التفاعل ومبادلات حرارية ومكثفات وهياكل وإنشاءات حديدية. كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٢٨٤) مليون ريال لتوسعة مصنع في جازان لإنتاج كتل حديدية وقضبان حديد التسليح ولفات قضبان الحديد، وقرضاً قيمته (١٠٤) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج علب المرطبات وأغطية العلب، بالإضافة إلى قرض قيمته (٦٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج حديد التسليح، وآخر قيمته (٤٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج أوعية ضغط متنوعة ومبادلات حرارية.

الصناعات الاستهلاكية:

حجم القروض التراكمية

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (١٩,١٠٣) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ١٧٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

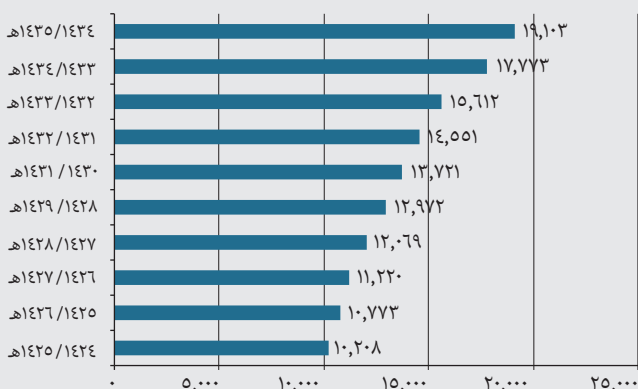
المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٤٠) قرصاً بلغت قيمتها (١,٣٣٠) مليون ريال أي ما يمثل ٢٨٪ من عدد القروض وحوالي ٢٠٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت القروض المعتمدة لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (٣٦) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع قائمة.

ومن بين هذه القروض المعتمدة الجديدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٣٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج مشروبات غازية معبأة في علب وقوارير زجاجية وقوارير من ترفثيلات البولي إيثيلين وعصيرات وشراب شعير خالي من الكحول ومركزات مشروبات غازية، وقرض آخر قيمته (٢٧٤) مليون ريال لإقامة مصنع في الخرج لإنتاج بودرة حليب أطفال، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (٧٧) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج ألياف ثابتة وأقمشة جيولوجية غير

منسوجة، وقرض قيمته حوالي (٧٢) مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج بقوليات معلبة في جازان بعد أن يتم نقل موقع المصنع من جدة، وقرض قيمته (٤١) مليون ريال لإقامة مصنع في دومة الجندل لإنتاج مياه شرب معبأة في قوارير ومصغرات بلاستيكية وأغطية بلاستيكية للقوارير. كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته حوالي (١٢٥) مليون ريال لتوسعة مصنع في منطقة الخمرة جنوب مدينة جدة يقوم بإنتاج ورق كرافت وورق متعدد الطبقات وورق مقوى، بالإضافة إلى قرضين آخرين قيمتهما حوالي (٥٧) مليون ريال لتوسعة مصنعين بوادي الدواسر أحدهما يقوم بإنتاج العصائر المعلبة والآخر يقوم بإنتاج مياه شرب معبأة في كاسات من البوليستيرين وقوارير من ترفثيلات البولي إيثيلين.

الشكل رقم (٧): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)

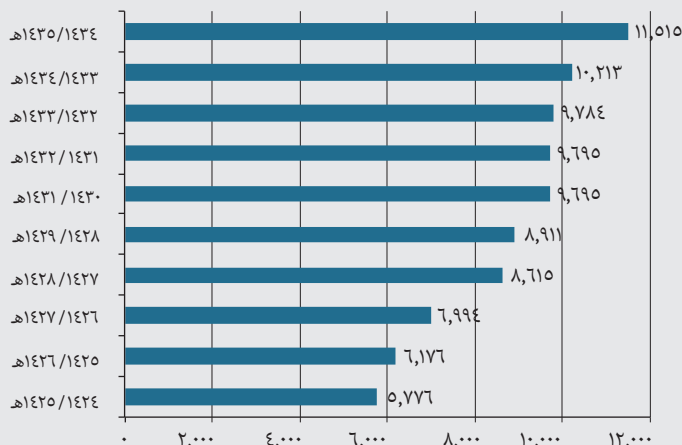


المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٨) قرصاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٩٥٥) مليون ريال، أي ما يربو على ١٩٪ من عدد القروض وحوالي ١٤٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة مشترك من حيث عدد القروض والمرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وقدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (٢٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ قرص قيمته حوالي (٣١٦) مليون ريال لإقامة مصنع في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ لإنتاج بلاط سيراميك وبلاط بورسلان وأدوات صحية، وقرص آخر قيمته حوالي (٩٤) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج عوازل صوف صخري، بالإضافة إلى قرص قيمته (٤٤) مليون ريال لإقامة مصنع في رابغ لإنتاج بلوك خرساني خلوي وألواح خرسانية خلوية عازلة، وقرص قيمته حوالي (٤٢) مليون ريال لإقامة مصنع في مدينة سدير الصناعية لإنتاج ألواح أسمنتية وألواح أسمنتية معرجة، وقرص آخر قيمته (٣٢) مليون ريال لإقامة مصنع في الرس لإنتاج الطوب الأحمر. كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته حوالي (٨٤) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض - طريق الخرج يقوم بإنتاج الأدوات الصحية من الخزف، وقرصاً آخر قيمته حوالي (٤٥) مليون ريال لإقامة مصنع في ديراب - الرياض لتوسعة مصنع يقوم بإنتاج ألواح وبلاط جرانيت وبلاط رخام وحجر الرياض وجرانيت مقصوص، بالإضافة إلى قرص قيمته (١٤) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج خرسانة مسبقة الصنع.

الشكل رقم (٨): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)



صناعة الأسمنت:

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (١١,٠١٥) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٠,٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ قرصين جديدين بقيمة (١,٣٠٢) مليون ريال، أحدهما للمساهمة في إقامة مصنع في الليث لإنتاج أسمنت بورتلاندي عادي وأسمنت مقاوم للأملاح وأسمنت بورتلاندي بوزولانا، والآخر للمساهمة في إقامة مصنع في محافظة الطائف لإنتاج أسمنت بورتلاندي عادي وأسمنت بورتلاندي بوزولانا. ويأتي هذا القطاع في المرتبة السادسة من حيث عدد القروض غير أنه يأتي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض الممنوحة خلال عام التقرير، وذلك لضخامة التمويل اللازم لمصانع الأسمنت.

صناعة مواد البناء الأخرى:

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (١٢,١٧٧) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

الصناعات الأخرى:

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الأخرى منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢,٨١١) مليون ريال، أي ما يمثل ٢,٥٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

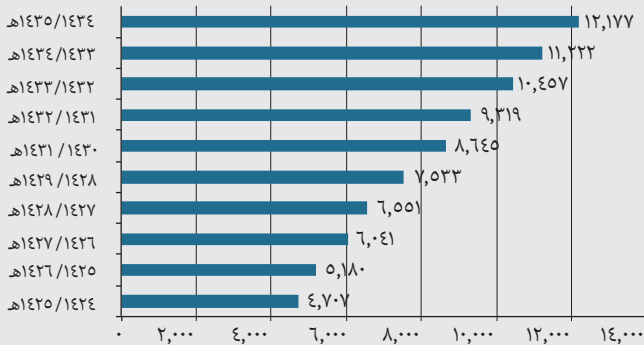
المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ سبعة قروض قيمتها (١٩١) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٥٪ من إجمالي عدد القروض و ٣٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة سبعة مشاريع صناعية جديدة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ، وفي إطار دعم الصندوق لمشاريع الخدمات المساندة واللوجستية للقطاع الصناعي، خمسة قروض يبلغ إجمالي قيمتها (١٧٣) مليون ريال للمساهمة في إقامة خمسة مجمعات سكنية في المدن الصناعية في كل من الرياض وجدة والدمام تتألف في مجموعها من (٣,٦٢٢) وحدة/غرفة سكنية تتسع لعدد (١٥,١١٣) ساكناً، إضافة إلى قرض سادس تبلغ قيمته حوالي (١٦) مليون ريال للمساهمة في تمويل مركز للتدريب بالمدينة الصناعية في الدمام يقوم بتدريب موظفي وعمال المصانع. وتعمل هذه المشاريع الخدمية واللوجستية على رفع الكفاءة المهنية

والإنتاجية للأيدي العاملة بالمصانع وتوفير العمالة الماهرة للمصنعين المحليين، كما تحدد المجمعات السكنية من ظاهرة التوزيع العشوائي للعمالة في المناطق السكنية وتخفض من تكاليف نقلهم، كما تعمل على توفير بيئة مناسبة للعاملين بالمصانع.

الشكل رقم (٩): القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)



المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ:

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٥٥) مشروعاً صناعياً منها (٣٥) مشروعاً جديداً و (٢٠) مشروع توسعة تفاصيلها كما يلي:

القطاع	عدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام	عدد العمالة المقدرة
الصناعات الاستهلاكية	٢١	١٨٠٠
الصناعات الكيماوية	١٣	١٤٩٠
الصناعات الهندسية	١٠	١٠٢٥
صناعة مواد البناء الأخرى	٩	٨٤٦
صناعة الأسمنت	١	٣٢٩
الصناعات الأخرى	١	٢٩
المجموع	٥٥	٥٥١٩

ثانياً: التوزيع الجغرافي للقروض

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي :

منطقة الرياض:

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١,٣٢٢) قرصاً لتمويل (٩٢٧) مشروعاً صناعياً أي ما يمثل حوالي ٣٦٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة غير أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها (٢٢,٠٦٠) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٢٠٪ من إجمالي اعتمادات الصندوق.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٥٢) قرصاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل حوالي ٣٦٪ من عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض لإقامة (٣٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٣) مشروعاً صناعياً قائماً. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير، إذ بلغت قيمتها (١,٢٠٤) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٨٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

منطقة مكة المكرمة:

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة (٩١٢) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (١٩,٧٩٢) مليون ريال لتمويل (٦٢٣) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ بنسبة ٢٥٪ من إجمالي عدد القروض و ١٨٪ من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٣٥) قرصاً بقيمة (٢,٩٣٢) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة، أي ما يمثل ٢٤٪ من عدد القروض وحوالي ٤٤٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثمانية مشاريع صناعية قائمة.

المنطقة الشرقية:

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (١٠٠٠) قرصاً لإقامة (٧١٣) مشروعاً بقيمة (٤٨,٤٥٧) مليون ريال، أي ما يمثل ٢٨٪ من إجمالي عدد القروض و ٤٣٪ من إجمالي قيمتها، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بالمنطقة الشرقية من ضخامة متوسط الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة الجبيل الصناعية التي تتبع للمنطقة الشرقية.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (١٦) قرصاً بقيمة (٣٧١) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث عددها بنسبة ٦٪ من قيمة القروض وحوالي ١١٪ من عدد القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٥) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة مشروع صناعي واحد قائم.

منطقة المدينة المنورة:

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٠٨) مشروعاً تقع في منطقة المدينة المنورة حتى عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (١٤٤)

المشروع بدلاً من ٥٠٪، وبفترة سداد للقرض لا تزيد على (٢٠) سنة بدلاً من (١٥) سنة.

منطقة القصيم :

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة القصيم (٧٤) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (١,٤٦٣) مليون ريال وذلك لتمويل (٦٣) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ بنسبة ٢٪ من إجمالي عدد القروض و ١٪ من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ ستة قروض قيمتها (٨٦) مليون ريال لإقامة ستة مشاريع صناعية جديدة في منطقة القصيم، وهي بذلك تأتي في المرتبة الخامسة مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير بنسبة ٤٪ من حيث العدد و ١٪ من حيث القيمة.

مناطق المملكة الأخرى:

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٣٦) مشروعاً تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (١٤٣) قرصاً قيمتها (٥,٢٩٢) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٥٪ و ٤٪ من إجمالي عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٣) قرصاً قيمتها (٣٥٠) مليون ريال للمساهمة في إقامة (٢٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة مشروع صناعي واحد، وتتوزع هذه المشاريع بواقع ستة مشاريع في عسير وخمسة مشاريع في كل من حائل والجوف ونجران ومشروع واحد في الحدود الشمالية. وتمثل هذه القروض ما نسبته حوالي ١٦٪ من حيث عدد القروض و ٥٪ من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير.

قرصاً بقيمة (١٢,١٩٤) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٤٪ من إجمالي عدد القروض و ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها من ضخامة متوسط الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ ثمانية قروض لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة قيمتها (٢٣٧) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٦٪ من عدد القروض و ٤٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض والمرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض لإقامة ثمانية مشاريع صناعية جديدة بمنطقة المدينة المنورة.

منطقة جازان:

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٢٢) مشروعاً صناعياً في منطقة جازان (٢٩) قرصاً بقيمة (٢,٨٣٧) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٪ من إجمالي عدد القروض وحوالي ٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة جازان في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ أربعة قروض تبلغ قيمتها حوالي (١,٥٠٠) مليون ريال لإقامة ثلاثة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروع صناعي واحد في منطقة جازان، وبذلك تأتي هذه المنطقة في المرتبة الخامسة مشترك من حيث عدد القروض ولكنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير بنسبة ٣٪ تقريباً من عدد القروض و ٢٢٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وتعتبر منطقة جازان من المناطق الأقل نمواً والتي استفادت بصورة واضحة من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل للمناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على ٧٥٪ من تكلفة

ثالثاً: تمويل المشاريع المختلفة

ويأتي قطاع الصناعات الكيماوية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها حوالي ٥٣٪، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته ٢٩٪ ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة ٩٪.

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٣٥/١٤٣٤هـ، اعتمد الصندوق (١٣) قرصاً لإقامة عشرة مشاريع صناعية مختلفة جديدة وتوسعة ثلاثة مشاريع صناعية مختلفة قائمة. وقد بلغت قيمة هذه القروض (١,٠٥٤) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٦٪ من اعتمادات الصندوق خلال العام. وقد توزعت قروض المشاريع المختلفة الجديدة بواقع ثلاثة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وثلاثة قروض لقطاع الصناعات الاستهلاكية وقرضين لكل من قطاعي الصناعات الكيماوية و صناعة مواد البناء.

وقد وفرت المشاريع المختلفة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (١٩٧٢) موظفاً وعاملاً أي ما يمثل ١٧٪ من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ والتي تبلغ (١١٤٤٢) فرصة عمل.

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلفة، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة. ونظراً لقناعة الصندوق بأن الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به في فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية، فإن الصندوق لا يشترط وجود شركاء سعوديين في هذه المشاريع بل يقوم أيضاً بتمويل المشاريع التي يملكها أجنبياً بالكامل ويتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يملكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون.

بلغ عدد المشاريع المختلفة التي اعتمد الصندوق تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٦٧٦) مشروعاً أي ما يمثل ٢٦٪ من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلفة (٤٢,١٦٢) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٣٨٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع ٣٤٪ من رأس مالها.

ومما يجدر ذكره أن (١١٩) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (١٠,٧٤٦) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض.



برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

واصل برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوره المتميز في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك إيماناً منه بالدور الرئيسي الذي يلعبه البرنامج في خدمة وتنمية المجتمع، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وإيجاد فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة في المملكة.

وشهد العام الثامن لانطلاق البرنامج أداءً متميزاً، إذ اعتمدت إدارة البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) عدد (٢٥١٥) كفالة مقابل (١٦٧٠) كفالة تم اعتمادها خلال العام السابق، بمعدل نمو بلغت نسبته (٥١٪)، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (١,٢٨٦) مليون ريال مقابل (٩٤٩) مليون ريال خلال العام السابق، بزيادة بلغت نسبتها (٢٦٪)، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المشاركة مع البرنامج (٢,٣٤٨) مليون ريال مقابل (١,٧٦٨) مليون ريال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (٢٣٪).

وتصدر قطاع التشييد والبناء (المقاولات) مجموع الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) بعدد (١٤٦٥) كفالة، بقيمة إجمالية للكفالات قدرها (٦٦١) مليون ريال، بنسبة (٥٨٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٥١٪) من قيمتها، يليه في الأهمية قطاع التجارة بعدد (٣٦٥) كفالة، وبقيمة (١٨٨) مليون ريال، بنسبة (١٥٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١٥٪) من قيمتها، ثم القطاع الصناعي بعدد (٢٦٤) كفالة، وبقيمة (١٨٨) مليون ريال، بنسبة (١٠٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١٥٪) من قيمتها، ثم قطاع خدمات المال والأعمال بعدد (١٩٢) كفالة، وبقيمة (١٠١) مليون ريال، بنسبة (٨٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٨٪) من قيمتها، أما باقي الكفالات وعددها (٢٢٩) كفالة والتي تمثل (٩٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١١٪) من قيمتها، فقد وزعت بين القطاعات: خدمات اجتماعية وجماعية وشخصية (١٢٠)، النقل والتخزين والتبريد (٨٩)، الكهرباء والغاز والماء وفروعه (٩) والمناجم والبتروول وفروعها (٧) والزراعة والصيد وفروعها (٤).

وفي إطار تحقيق هدف التنمية المتوازنة، فقد حرصت إدارة البرنامج على استفادة جميع المناطق الإدارية بالمملكة، وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (١١٠٨) كفالة بقيمة (٦١١) مليون ريال، تليها المنطقة الشرقية بعدد (٦٥٠) كفالة بقيمة (٣٢٧) مليون ريال، ثم منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة بعدد (٤١٣) كفالة بقيمة (١٩٤) مليون ريال،

ومنطقة نجران في المرتبة الرابعة بعدد (٦٨) كفالة بقيمة (٣١) مليون ريال، ثم منطقة عسير بعدد (٦٣) كفالة بقيمة (٣٦) مليون ريال، وباقي المناطق الأخرى بعدد (٢١٣) كفالة بقيمة (٨٧) مليون ريال، ومن الملاحظ أن اعتمادات هذا العام غطت معظم مناطق المملكة الإدارية.

وبالنسبة لجهات التمويل المشاركة مع البرنامج، فقد تصدر البنك الأهلي التجاري كافة البنوك والمصارف التجارية المشاركة مع البرنامج من حيث عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (١,٠٤٨) كفالة، بلغت قيمتها الإجمالية (٣٤١) مليون ريال ونسبة (٤٢٪) من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة و(٢٧٪) من قيمتها، ويأتي في المرتبة الثانية بنك الرياض بعدد (٤٧٣) كفالة بقيمة (٣١٨) مليون ريال، بنسبة (١٩٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٢٥٪) من قيمتها، ثم البنك العربي الوطني في المرتبة الثالثة من حيث العدد (٢٧٨) كفالة بقيمة (١٣٦) مليون ريال، بنسبة (١١٪)، من إجمالي عدد الكفالات، و(١١٪) من قيمتها. وباقي البنوك بعدد (٧١٦) كفالة بقيمة (٤٩١) مليون ريال بنسبة (٢٨٪) من إجمالي عدد الكفالات و(٣٨٪) من إجمالي قيمتها.

ومنذ انطلاقة البرنامج عام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (٢٠٠٦م) حتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) اعتمدت إدارة البرنامج عدد (٧٢٨٠) كفالة استفادت منها (٤٠٨٢) منشأة صغيرة ومتوسطة، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (٣,٥٩٠) مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته الإجمالية (٧,١٨٤) مليون ريال.

وشهد العام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) تسجيل عدد (٢٠) كفالة بقيمة (٨,٢) مليون ريال لصالح البنوك المشاركة مع البرنامج، وبذلك ارتفع عدد الكفالات المسجلة منذ انطلاقة البرنامج حتى نهاية عام ٢٠١٣م إلى (٦٣) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (٢٦,٧) مليون ريال، منها (٢٥) كفالة للبنك الأهلي التجاري، و(١٨) كفالة للبنك السعودي البريطاني، و(١٤) كفالة لمصرف الراجحي، و(٤) كفالات لبنك الرياض، وكفالة واحدة لكل من بنك البلاد والبنك العربي الوطني. وتمثل الكفالات المسجلة منذ بداية البرنامج وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) ما نسبته (٨٧٪) فقط من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة.

وقد أسهمت الجهود المبذولة من قبل إدارة البرنامج لإعادة هيكلة الإجراءات الخاصة بإصدار الكفالات، وقيام البنوك المشاركة في البرنامج باستحداث أقسام جديدة للتعامل مع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والحملات الترويجية المتتالية لنشر فكرة البرنامج في



مختلف أنحاء المملكة، بالإضافة إلى نجاح البرنامج في تنظيم الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ١٨-١٩ رجب من العام ١٤٣٤هـ، أسهمت جميع هذه الجهود في حصول برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على جائزة مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأفضل صندوق تنمية لعام ٢٠١٣م على مستوى الوطن العربي وهو ما يعد بمثابة تنويع لمسيرة البرنامج ونجاحه في تشجيع البنوك السعودية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وجدير بالذكر أن نشاط البرنامج لم يقتصر على إصدار الكفالات لتوفير التمويل اللازم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل امتد ليشمل جانب التدريب والتثقيف والتطوير لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي وبمشاركة البنوك والمصارف السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة. وجاري العمل حالياً بالتعاون مع البنك الدولي على تطوير استراتيجية التدريب الخاصة بالبرنامج والموجهة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول يوضح عدد وقيمة الكفالات المعتمدة وقيمة التمويل وعدد المنشآت المستفيدة حسب جهات التمويل

الإجمالي منذ انطلاقة البرنامج				المعتمد خلال عام ٢٠١٣م				جهات التمويل
عدد المنشآت	المبالغ بآلاف الريالات		عدد الكفالات	عدد المنشآت	المبالغ بآلاف الريالات		عدد الكفالات	
	قيمة التمويل	قيمة الكفالات			قيمة التمويل	قيمة الكفالات		
١٠٩٤	١,٥١٣,٥٨٢	٨٧٢,٥٢٠	٢٤٢٩	٣٥٥	٥٩٢,٠٧٥	٣٤٠,٩١٩	١٠٤٨	البنك الأهلي التجاري
١٢٢٦	٢,٠٨٤,١٦٠	٩٨٧,٣٠٨	١٧٨٨	٢٩٠	٦٢١,٠٠٢	٣١٧,٩٨٤	٤٧٣	بنك الرياض
٣٧٩	١,٢٧٦,٩١٥	٤٣٥,٦٣٥	٩٩٠	١٠٣	٣٥٦,٤٦٠	١٣٥,٧٨٧	٢٧٨	البنك العربي الوطني
٥٦٧	٨٦٤,٥٩٧	٤٨١,٢٥١	٨٥٧	١٢٧	٢١٤,٤٧٤	١٣٢,٨١٩	٢٢٥	مصرف الراجحي
٩٧	١٧٥,٣٢٨	١٢٠,٣٧٧	٢٤٧	٦٤	١١١,٣٢٨	٨١,١١٨	١٦٢	بنك الجزيرة
٢٠٦	٣٥٢,١٢٣	٢٣٨,٩٥٢	٢٤٤	١١٣	٢٠٣,٦٣٠	١٣٧,٥١٧	١٣٥	البنك السعودي الهولندي
١٧٨	٢٩٠,١٩٢	١٤٨,٢٠٧	٢٦٨	٣٨	٧٦,٣٦٤	٤٥,٠١٢	٧٦	مجموعة سامبا المالية
١٠٥	٢٠٩,٧٠٣	١٠٣,٨٠٧	١٥٢	٤٦	٩٦,٢٩٤	٥٠,٦٨٦	٦٥	بنك البلاد
٤٣	٩٦,٨٣٦	٥١,٧٠٠	٧٤	١٤	٣٠,٦٠٣	١٨,١٩٤	٢٤	البنك السعودي للاستثمار
٧٠	١٥١,٢٢٩	٦٥,١٨٦	١٠١	١٤	٣٣,١٣٣	١٧,٩١٢	٢٠	البنك السعودي الفرنسي
١١٧	١٦٩,٥٢٤	٨٤,٩٢٥	١٣٠	٩	١٢,٧٦٣	٧,٥٥٧	٩	البنك السعودي البريطاني
٤٠٨٢	٧,١٨٤,١٨٩	٣,٥٨٩,٨٦٨	٧٢٨٠	١١٧٣	٢,٣٤٨,١٣٥	١,٢٨٥,٥٠٥	٢٥١٥	الإجمالي

القوى البشرية والتدريب

وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العملية والمتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام.

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ برامجه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ حيث تم توظيف (١٨٥) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبية لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات الصندوق.

المدير العام



علي بن عبدالله العايد

تمكنت إدارة الصندوق من خلال برامجها المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، تقنية المعلومات، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق، المحاسبة المستندية والمعلومات المالية، الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها.

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٥٨٩) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق، إذ تم تدريب (٥٢٥) موظفاً سعودياً بما يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، حيث حصل (١٣٨) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك التدريب العملي والمهني على رأس العمل وشهادة الماجستير ودورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج، بينما حصل (٣١٣) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة خارج المملكة و (٧٤) موظفاً حصلوا على دورات قصيرة داخل المملكة في الوقت الذي حصل فيه (٥٨٩) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة داخل الصندوق.



دورة تقييم المشاريع الصناعية

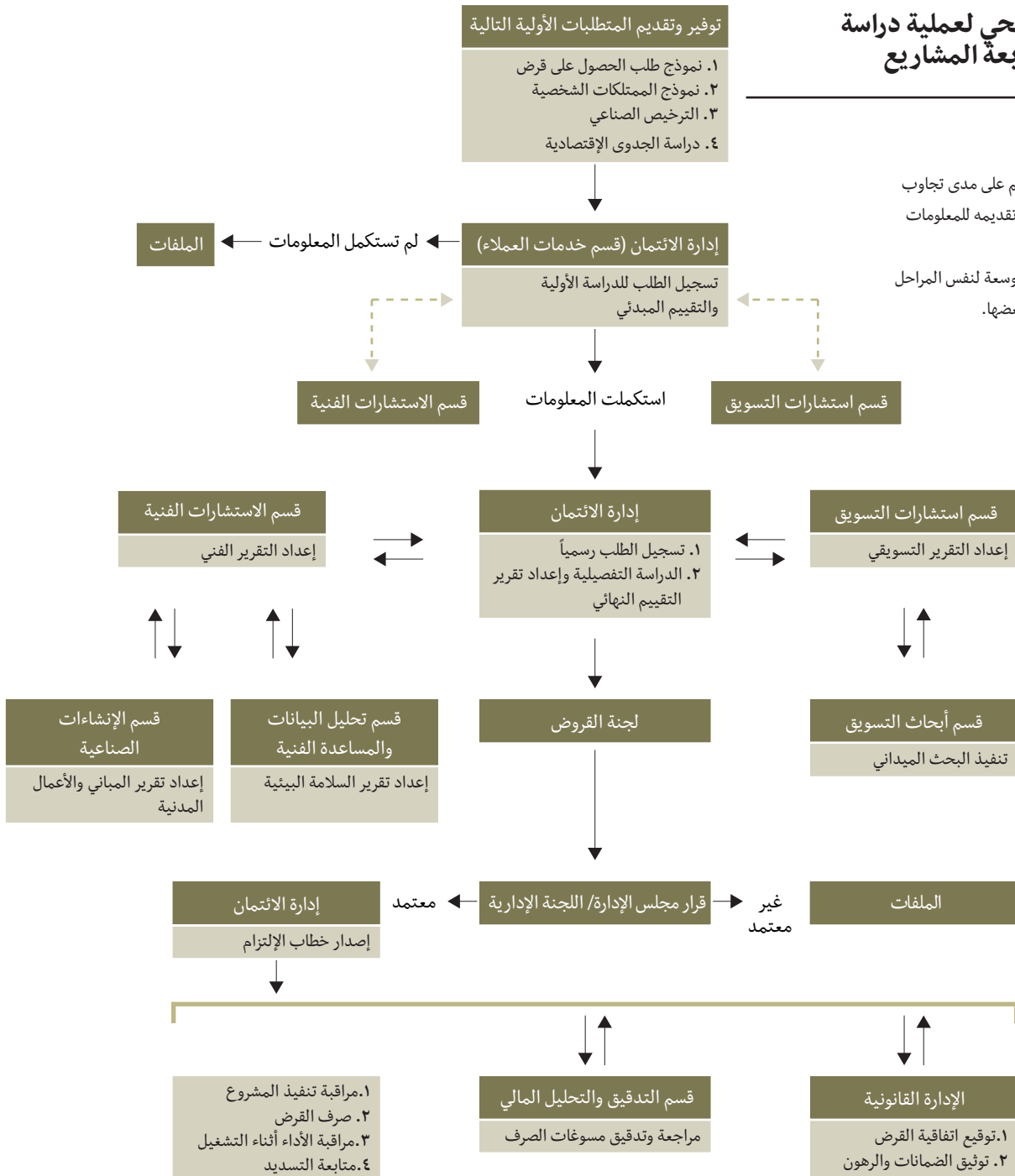
تحرص إدارة الصندوق على توفير خدماتها الإقراضية والاستشارية للمستثمرين في القطاع الصناعي بالسرعة والفعالية اللازمتين ، لذا فإنها تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق ليستمر في تميزه بين مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم . وتتلور هذه الجهود جميعها في دورة تقييم المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تملئها ظروف التطبيق العملي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال التنظيم الإداري والتحليل المالي والتقدم التقني .

ويوضح المخطط التوضيحي التالي دورة المشروع المعمول بها حالياً لدى الصندوق لعمليات دراسة وتقييم ومتابعة تنفيذ مشاريع الإقراض ، وعمليات صرف الالتزامات المالية للمشاريع ومتابعة تسديد مستحقات الصندوق من قبل المقترضين :

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقييم ومتابعة المشاريع

ملاحظات:

١. تتوقف فترة التقييم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.
٢. تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع اختصار بعضها.





إدارة تحت المجهر: إدارة الائتمان

إدارة الائتمان هي الجهة المناط بها مسؤولية إدارة برنامج إقراض المشاريع الصناعية التي يقوم بإنشائها القطاع الصناعي الخاص في المملكة. وقد تم تنظيم إدارة الائتمان ومدها بالكوادر البشرية المؤهلة اللازمة لأداء دورها وتحقيق أهدافها على أكمل وجه وتضطلع إدارة الائتمان بالمهام الرئيسية التالية:

- استلام طلبات التمويل وتحليل الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية والجدارة الائتمانية للمشاريع والمقترضين، وفي حالة وجود المؤشرات الإيجابية يتم رفع التوصية الملائمة لاعتمادها من قبل اللجنة الإدارية أو مجلس الإدارة حسب قيمة القرض المقترح للمشروع.
- متابعة ومراقبة تنفيذ المشاريع وتحليل أدائها وذلك من خلال القيام بزيارات دورية لمواقع المشاريع وتطبيق نظام مراجعة القروض خلال فترة العلاقة والتي تمتد منذ بداية التنفيذ وحتى سداد آخر دفعة من القرض .
- تقديم المشورة اللازمة عند الحاجة في المجالات المالية والفنية والتسويقية والإدارية للمستثمرين خلال فترة العلاقة مع الصندوق .
- دراسة أداء القطاعات الصناعية المختلفة من وقت لآخر ووضع السياسات المناسبة لدعم أداء تلك القطاعات .

وتتكون إدارة الائتمان من خمسة أقسام الائتمان المتخصصة بالإضافة إلى: قسم التنسيق وتحليل معلومات الائتمان ، قسم التدقيق والتحليل المالي، قسم خدمات العملاء وفريق مراجعة ومتابعة القروض وذلك تحت إشراف مدير إدارة الائتمان ونوابه الثلاثة.

أقسام الائتمان:

تتكون في الوقت الحاضر من خمسة أقسام يرأس كل منها مدير قسم وتضم هذه الأقسام ثلاثة عشر فريقاً يرأس كل منها رئيس فريق ويسند إلى كل فريق مسؤولية التعامل مع صناعات محددة .

وتتلخص مهام أقسام الائتمان في استلام طلبات التمويل وتحليل الجدوى الاقتصادية للمشاريع ثم الرفع بالتوصيات الملائمة لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية. كما تقوم كذلك بمتابعة تنفيذ المشاريع المُقرضة ومراقبة وتحليل أدائها حتى سداد القرض بالكامل وذلك من خلال القيام بزيارات دورية لمواقع المشاريع ومن خلال نظام مراجعة القروض خلال فترة العلاقة.

وبالإضافة إلى ما ذكر تقوم أقسام الائتمان بالتنسيق بين عملاء الصندوق والأقسام الأخرى داخل الصندوق لتقديم الخدمات الاستشارية في الجوانب المالية والإدارية والتسويقية والفنية وتقنية المعلومات للمقترضين من الصندوق وكذلك دراسة القطاعات الصناعية المختلفة كلاً على حدة والتوصية بالسياسات الإقراضية المناسبة لها بما يدعم الأداء العام للقطاع وجدواه.

قسم التنسيق وتحليل معلومات الائتمان:

هو القسم المعني بالتنسيق بين إدارة الائتمان وإدارات الصندوق الأخرى ويقوم بمساعدة أقسام الائتمان وأقسام إدارة دراسات واستشارات المشاريع في جمع وتحليل المعلومات الائتمانية وتزويدهم بمعلومات الجدارة الائتمانية للمستثمرين، بالإضافة إلى حفظ وتحديث أنظمة المعلومات الخاصة بالمشاريع الصناعية مع متابعة تطبيق الأنظمة التقنية الحديثة بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات إضافة إلى مسؤوليته في إعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية التقديرية لإدارة الائتمان وإعداد المعلومات والبيانات التي تطلبها الإدارات الحكومية الأخرى.

قسم التدقيق والتحليل المالي:

يعنى القسم بمراجعة وتدقيق التكاليف المقدمة من قبل المقترضين والتأكد من أن تكاليف المشروع مطابقة لما تم اعتماده من قبل الصندوق ومدعومة بالمستندات اللازمة وأنها تمثل أصول حقيقية حماية لحقوق الصندوق، مع التأكد من كفاية الإجراءات الرقابية على تكاليف المشروع أثناء التنفيذ بالإضافة إلى تقديم خدمات المشورة المالية لأقسام الائتمان والمقترضين في الحالات التالية:

- إجراء التقصي اللازم لبعض العمليات المحاسبية.
- المساعدة في إعداد القوائم المالية لبعض المقترضين من واقع الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- فحص وتقويم الأنظمة المالية وأنظمة التكاليف وأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بواسطة المقترضين.
- تقويم المدراء الماليين والمحاسبين الذين يستخدمهم المقترضون.
- تقديم المشورة في اختيار وتركيب الأنظمة المحاسبية والمالية الملائمة.
- تقديم التوصيات اللازمة بشأن تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

قسم خدمات العملاء:

يعتبر قسم خدمات العملاء واجهة موحدة ومنظمة للاتصال والتنسيق مع عملاء الصندوق الحاليين أو المستهدفين عن طريق تفعيل توجه الحكومي للتعاملات الإلكترونية وما يتبع ذلك من تطوير للخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء والإجابة على استفساراتهم وتقديم المعلومات المطلوبة لهم بالإضافة إلى الدور الهام في تثقيف المستثمرين قبل التقديم على القرض. ويقوم القسم بتنظيم وتوثيق عملية استقبال طلبات القروض والتأكد من توفر الحد الأدنى من المعلومات والوثائق اللازمة في ملفات التقديم لتسريع وتسهيل الإجراءات الخاصة بمعالجة الطلب. كما يحرص القسم على رفع مستوى رضا العملاء عن طريق المتابعة الداخلية لإنجاز المهام بشكل مهني يتصف بالجودة والسرعة وإعطاء صورة أكثر إيجابية عن انسيابية وسهولة التعامل مع الصندوق. كما يساهم قسم خدمات العملاء في حل المشاكل الحالية وفهم واستخلاص احتياجات وتوقعات العملاء والرفع للإدارة بالاقتراحات الملائمة لرفع مستوى الإنتاجية والكفاءة.

فريق مراجعة ومتابعة القروض:

يقوم الفريق بجدولة أعمال لجنة القروض ولجنة مراجعة القروض وإعداد وقائع اجتماعاتهما بالإضافة إلى المهام التالية:

- مراجعة خطابات مجلس الإدارة للطلبات المدرجة على جدول أعمال المجلس.
- مراجعة وقائع اجتماعات المجلس.
- مراجعة تقارير مراجعة القروض قبل اجتماعات لجانها.
- إدخال وقائع اجتماعات لجان مراجعة القروض في النظام.





دراسة صناعية:
صناعة الأدوية في المملكة

المنتج:

يُعرف المستحضر الدوائي بأنه أي مادة كيميائية ذات خصائص طبية تستخدم في المعالجة أو الوقاية من الأمراض. وهناك عدة تصنيفات للأدوية من أهمها:

- تصنيف الأدوية من حيث الاستخدام.
 - تصنيف الأدوية من حيث الاعتبارات القانونية.
 - تصنيف الأدوية من حيث الحماية الفكرية وبراءة الاختراع.
- فمن حيث الاستخدام، تصنف الأدوية إلى (١٦) مجموعة عامة بناءً على تصنيف منظمة الصحة العالمية وذلك استناداً على التأثير العضوي للعلاج. ومن حيث الاعتبارات القانونية، تصنف الأدوية إلى: أدوية عامة غير مقيدة يمكن الحصول عليها كأى سلعة باعتبارها آمنة ولا تضر عند تناولها حسب الجرعة الموصى بها. و أدوية مقيدة الاستخدام ولا يتم صرفها أو استهلاكها إلا بوصفة طبية. أما من حيث الحماية الفكرية، فتصنف الأدوية إلى: أدوية محمية ببراءات اختراع (Patented)، وأدوية غير محمية (أدوية شبيهة Generics -)، ونظراً للتكاليف العالية التي تصرف في مرحلة البحث والتطوير للأدوية فإنه يتم تسجيل الأدوية المخترعة أو المطورة لمدة محددة حسب قانون الحماية الفكرية وذلك على جميع النواحي المميزة مثل التركيبة الكيميائية للمنتج أو طريقه التصنيع. أما الأدوية غير المحمية (أدوية شبيهة Generics -) فهي أدوية مكافئة حيويًا وتحتوي على نفس العناصر الفعالة الموجودة في الأدوية الأصلية إلا أنها تباع بأسعار أقل.

نظرة عامة للسوق:

- تعتبر صناعة الأدوية من الصناعات التي تتطلب استثمارات مالية عالية وتعتمد في تطويرها على محورين أساسيين هما:
- القدرة على التعامل مع التقنيات المتقدمة، من خلال وجود مختبرات ومراكز أبحاث متقدمة يعمل فيها موظفون أكفاء و مؤهلون لهم مهارات مميزة.
 - الإنفاق المالي الكبير على أنشطة البحث و التطوير. ونظراً لدور الأدوية المباشر في تطوير المجتمع من خلال تحسين مستوى الحياة والقدرة الإنتاجية للإنسان، فإن صناعة الأدوية تتمتع بأهمية استراتيجية نظراً لارتباطها بإنتاجية و سلامة المجتمع.

ولهذه الأهمية الاستراتيجية، كان ولا يزال الإنفاق على الخدمات الصحية واحدة من أهم الأولويات لحكومة المملكة العربية السعودية. فعلى سبيل المثال بلغ إجمالي الإنفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية ٦١ مليار ريال و ٧١ مليار ريال على التوالي خلال عامي

٢٠١٢م و ٢٠١٣م وهو ما يمثل (٩٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال هذين العامين.

- ينقسم مقدمو الخدمات الصحية في المملكة إلى قسمين رئيسيين هما: القطاع العام والقطاع الخاص. ويشتمل القطاع العام على وزارة الصحة و ١٨ مؤسسة حكومية وشبه حكومية أخرى مثل: وزارة الحرس الوطني، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، التأمينات الاجتماعية... الخ. وتشير التقديرات إلى أنه خلال عام ٢٠١٢م أسهم القطاع العام بتقديم ما يمثل (٧٠٪) من إجمالي خدمات الرعاية الصحية في المملكة، بينما تم تغطية المتبقي من قبل مستشفيات القطاع الخاص. يتم تلبية حاجة القطاع العام من الأدوية عن طريق طرح نوعين من المناقصات للشركات المصنعة للأدوية المحلية والأجنبية المتقدمة للمنافسة هما:
- مناقصة الشراء الموحدة المقدمة عن طريق المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي يتم الحصول من خلالها على غالبية احتياجات مستشفيات القطاع العام من الأدوية. وتتيح هذه المناقصة للدول الأعضاء شراء كميات كبيرة من المصنعين المؤهلين مسبقاً بأسعار مخفضة.
 - مناقصة شراء محلية أو شراء مباشر لتغطية المتبقي من احتياجات المستشفيات العامة.

الإنتاج المحلي:

يوجد حالياً في المملكة (١٧) شركة عاملة لإنتاج الأدوية. وعلى الرغم من وجود طلب محلي كبير في المملكة ودعم حكومي عالي المستوى لهذه الصناعة، إلا أن مشاركة الصناعة المحلية في تغطية الطلب في السوق منخفضة وتتركز بشكل رئيسي على إنتاج الأدوية الشبيهة (Generics). فقد بلغت قيمة إجمالي مبيعات المصانع الوطنية من الأدوية (٣,٦) مليار ريال خلال عام ٢٠١٢م، منها ما يقارب (٢,٧) مليار ريال بيعت في السوق المحلية تمثل ما نسبته (٧٤٪) من مجموع المبيعات، بينما تم تصدير ما قيمته (٩٤٤) مليون ريال. وتمثل مبيعات المصانع الوطنية في السوق المحلي (١٧٪) فقط من إجمالي قيمة الطلب في سوق المملكة خلال عام ٢٠١٢م.

الجدول (١) قيمة مبيعات المصانع الوطنية للأسواق المحلية والخارجية (مليون ريال)

الأسواق المستهدفة	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
المبيعات للسوق المحلي	٢,٣٦٤	٢,٤٧٥	٢,٦٦٨
نسبة التغير	-	٩٪	٨٪
المبيعات للأسواق الخارجية	٦٨١	٨١٦	٩٤٤
نسبة التغير	-	٢٠٪	١٦٪
المجموع	٣,٩٤٥	٣,٢٩١	٣,٦١٢
نسبة التغير	-	١٢٪	١٠٪

الواردات:

تغطي الواردات النصيب الأكبر من الطلب على الأدوية في سوق المملكة، ففي عام ٢٠١٢م غطت الواردات (٨٣٪) من إجمالي الطلب المحلي. وتمثل واردات الأدوية من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته (٨١٪) من إجمالي قيمة الواردات خلال عام ٢٠١٢م. بينما تم الحصول على المتبقي من الأدوية من عدد كبير من الدول من بينها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي مثلت ما نسبته (٥٪) من إجمالي واردات المملكة من الأدوية.

الجدول (٢) قيمة واردات المملكة من الأدوية خلال الفترة : ٢٠١٠م – ٢٠١٢م

السنة	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
أجمالي قيمة الواردات (مليون ريال)	١٠,٤٩٠	١١,٦٦٩	١٢,٨٩٠
نسبة التغير	-	١١٪	١٠٪

الطلب في السوق المحلي:

تزايد الطلب على الأدوية في سوق المملكة بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية نتيجة للخطط الحكومية المتوالية التي تهدف إلى المحافظة على تقديم مستوى عالي من الخدمات الصحية. ففي القطاع العام، استمرت الحكومة في زيادة سعة المستشفيات القائمة وإنشاء مستشفيات جديدة لمواكبة الطلب المتزايد لعدد السكان في المملكة. وتشير التقديرات في الوقت الحاضر إلى أن المستشفيات الحكومية تقدم ما يمثل (٧٠٪) من مجموع الخدمات الطبية المقدمة للمرضى في المملكة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، زادت الخدمات الطبية في القطاع الخاص بشكل متسارع نتيجة لقرار الحكومة تطبيق التأمين الصحي الإلزامي بشكل تدريجي على جميع الأجانب العاملين في القطاع الخاص والذي بدأ منذ عام ٢٠٠٤م ودخل حيز التنفيذ الكامل في عام ٢٠١٠م. وفي الوقت الحاضر، تشير التقديرات إلى أن مستشفيات القطاع الخاص تقدم ما يمثل (٣٠٪) من مجموع الخدمات الطبية المقدمة للمرضى في المملكة. يقدر حجم الإنفاق على الأدوية في المملكة خلال عام ٢٠١٢م بما قيمته (١٥,٦) مليار ريال بزيادة قدرها (١٠٪) عن عام ٢٠١١م. ومن المتوقع أن ينمو حجم الإنفاق خلال عام ٢٠١٣م بنسبة (٦٪) ليصل إلى (١٦,٥) مليار ريال.

ومن المتوقع ازدياد الطلب المحلي على الأدوية بنسب عالية خلال السنوات القادمة حيث يقدر أن ينمو الطلب المستقبلي على الأدوية في المملكة بنسبة (٦٪) سنوياً وذلك للعوامل التالية:

- التسارع في النمو السكاني.
- تزايد نسبة السكان من كبار السن.

- التحسن المستمر في الخدمات الصحية.
- زيادة عدد الأشخاص المشمولين بالتأمين الطبي.
- تحسن مستوى الوعي الصحي.
- ارتفاع معدل انتشار الأمراض غير المعدية ذات الصلة بنمط الحياة العصرية مثل مرض السكري والسمنة وارتفاع ضغط الدم.
- ارتفاع مستوى الدخل للفرد.

على الرغم من أن القطاع العام هو أكبر مزود للخدمات الطبية في المملكة، إلا أنه من حيث قيمة شراء الأدوية تعتبر حصته منخفضة مقارنة بنسبة ما يقدمه من خدمات طبية. ويعزى هذا الاختلاف إلى انخفاض أسعار شراء القطاع العام للأدوية نتيجة للكميات الكبيرة لعقود الشراء لجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الشراء الموحد عن طريق المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الخلاصة:

تتمتع المملكة العربية السعودية بأكثر سوق للأدوية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن المتوقع أن ينمو هذا السوق بمعدلات كبيرة في المستقبل، بالإضافة إلى وجود فرص للتصدير إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى والدول المجاورة في آسيا وأفريقيا، ويمثل ذلك فرصاً جيدة للمستثمرين في سوق الأدوية بالمملكة لتوسعة المصانع المحلية القائمة وإنشاء مصانع أخرى جديدة للاستفادة من هذه الفرص الموجودة في السوق.

الجدول (٣) حجم الطلب التاريخي من الأدوية خلال الفترة : ٢٠١٠م – ٢٠١٣م

السنة	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م (متوقع)
حجم الطلب التاريخي (مليون ريال)	١٢,٧٥٤	١٤,١٤٤	١٥,٥٥٨	١٦,٥٠٠
نسبة التغير	-	١١٪	١٠٪	٦٪

الجدول (٤) حجم الطلب المستقبلي من الأدوية خلال الفترة : ٢٠١٤م – ٢٠١٧م

السنة	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٧م
حجم الطلب المستقبلي (مليون ريال)	١٧,٥٠٠	١٨,٥٠٠	١٩,٦٠٠	٢٠,٨٠٠
نسبة التغير	-	٦٪	٦٪	٦٪



A photograph of an industrial factory interior. In the foreground, a large, dark, cylindrical metal component is being processed by a machine, with a red tool or part visible on the right. In the background, two workers wearing green hard hats and green shirts are visible. One worker is on the left, looking towards the camera, and the other is on the right, working at a machine. The factory has a high ceiling with red structural beams and various industrial equipment. The floor is dark and appears to be covered in some debris or oil.

موضوع تحت الأضواء:
مستقبل صناعة السيارات
في المملكة وأثرها على
الاقتصاد المحلي

مستقبل صناعة السيارات في المملكة وأثرها على الاقتصاد المحلي

أهم مميزات صناعة السيارات:
يمكن تلخيص أهم مميزات صناعة السيارات فيما يلي:

نقل التقنية

تعتبر صناعة السيارات من أهم الصناعات الناقلة للتقنية والمعرفة، وذلك إما بشكل مباشر عن طريق فروع الشركات المصنعة أو عبر شراء حقوق الإنتاج. وإما بشكل غير مباشر من خلال تناقل الخبرة والمعرفة بين الأيدي العاملة في مجال صناعة السيارات. وتعد صناعة السيارات واحدة من أكبر الصناعات المعتمدة على البحث والتطوير مما يجعلها من الصناعات ذات الأثر الإيجابي الكبير على القطاعات الصناعية و العلمية المحيطة بها.

التكامل الصناعي

تعتمد صناعة السيارات على قاعدة عريضة جداً من المدخلات التي يمكن تليبيتها عبر عدد كبير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تستلزم وجود عدد كبير من المؤسسات الخدمية التي تسهم في ربطها بمنتجات المدخلات و في تسويق منتجاتها وصيانتها. وهي تخلق حولها ما يعرف بالتجمعات الصناعية، وقد أثبتت الدراسات أن نجاح مشروع واحد يسهم في رفع جاذبية الموقع للاستثمارات المشابهة. ويسهم هذا التجمع في تسهيل عملية التكامل بين المصانع ما يؤدي إلى خفض التكاليف المرتبطة بعملية التصنيع وإلى رفع إنتاجية جميع المصانع العاملة في نفس الموقع، وذلك عبر عدة قنوات منها الانتقال السريع للمعرفة فيما بينها وتبادل الخبرات بين العاملين والعمل ضمن بنية تحتية متوائمة مع احتياجات هذه الصناعات.

إيجاد فرص العمل

تعد صناعة السيارات من أكثر الصناعات القادرة على توليد العديد من الاستثمارات وفرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وكما أوضحت آخر الدراسات حول قطاع صناعة السيارات، فإن إيجاد فرصة عمل واحدة في خط الإنتاج يخلق على الأقل (٥) فرص عمل في صناعة الأجزاء المكونة للسيارة وقطع الغيار. كما تعتمد هذه الصناعة على رأس مال بشري عالي التأهيل، وتوفر متوسطات أجور عالية بالمقارنة مع الصناعات الأخرى.

رفع القيمة المضافة

تتميز صناعة السيارات بكونها صناعة ذات مضاعف اقتصادي عالي (Economic Multiplier). حيث يؤدي التكامل الصناعي لهذه الصناعة مع الصناعات الأخرى كصناعات الطاقة والبتروكيماويات والصلب والألمنيوم، إضافة إلى استقطابها للموارد البشرية المدربة، إلى رفع إجمالي القيمة المضافة لهذه العناصر إلى مستويات أعلى وهو ما ينعكس بدوره على الاقتصاد بشكل عام .

مقدمة:

تقوم الدولة بالعديد من المبادرات لتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل القومي. ومن هذه المبادرات التوجه الحالي نحو صناعة السيارات حيث تبنتها المملكة في خطتها التنموية التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤م) كأحد ركائز برنامج التجمعات الصناعية، والذي يعد أحد أذرع الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وذلك بهدف تطوير هيكل الصناعة المحلية ورفع إنتاجية الاقتصاد السعودي بعيداً عن تقلبات أسعار النفط العالمية. ومن بين الأسباب الاقتصادية الهامة لتوجه المملكة لتوطين صناعة السيارات، هي قدرة هذه الصناعة على خفض الموارد المالية التي تصرف لاستيراد السيارات، ونقل التقنية، وإيجاد العديد من فرص العمل بمستويات أجور جيدة. تعتبر المملكة سوقاً استهلاكية كبيرة للمركبات بجميع أنواعها، حيث تشير أرقام مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى أن المملكة قامت باستيراد نحو ٩٨١ ألف سيارة جديدة في عام ٢٠١٢م بتكلفة إجمالية قدرها ٧٧ مليار ريال تقريباً، أي ما يعادل ١٣٪ من إجمالي واردات المملكة في ذلك العام، وهو ما يشكل ضغطاً كبيراً على ميزان المدفوعات السعودي، وهذا الاستنزاف الكبير للموارد المالية للاقتصاد السعودي يحد من قدرة الاقتصاد على النمو.

لذا يأتي توطين هذه الصناعة كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل، وللمساهمة في تلبية جزء من الطلب المحلي، وتقليص حجم الاستنزاف المالي بالاستيراد، إضافة إلى نقل التقنية وتطوير هيكل الصناعة المحلية وإيجاد فرص العمل للمواطنين، ورفع القيمة المضافة للناتج المحلي. و جدير بالذكر أن المملكة ليست حديثة عهد في مجال صناعة المركبات وأجزائها، إذ لديها تجارب في صناعة تجميع الحافلات وسيارات الإطفاء والإسعاف وعربات النظافة الهيدروليكية، بالإضافة إلى تصنيع العديد من أجزاء وقطع غيار السيارات مثل صناعة الهياكل المعدنية للسيارات، وصندوق التروس (Gear Box)، وفلاتر السيارات، والرادياترات، والعوادم، والإطارات، والبطاريات، وزجاج السيارات والعديد من قطع الغيار الأخرى. وبحسب بيانات وزارة التجارة والصناعة، يوجد في المملكة حالياً أكثر من ٢٥١ مصنعاً عاملاً في مجال تجميع المركبات والصناعات الداعمة لها باستثمارات تبلغ نحو ٧ مليار ريال، وتوفر هذه المصانع فرص عمل لحوالي ٢٧ ألف عامل.

المساهمة في تطوير وتنويع هيكل الصناعة السعودية

يتسم هيكل الصناعة في المملكة بالتركيز على الصناعات الكيماوية حيث تشكل الاستثمارات فيها نحو ٥٤٪ من مجمل الاستثمارات الصناعية. لذا فإنَّ من الضروري تنويع الهيكل الصناعي السعودي بتطوير صناعات متداخلة مع صناعات أخرى مثل صناعة السيارات وذلك للوصول إلى توازن في هذا المجال. كما أنَّ هيكل الصناعة والقطاع الخاص في الاقتصاد السعودي بشكل عام (باستثناء قطاع البتروكيماويات وبعض الصناعات الهندسية) يعاني من ضعف في الإنتاجية نتيجة اعتماد معظم مؤسساته على تقنيات متدنية أو متوسطة المستوى. وتبعاً لمستوى الإنتاجية يأتي مستوى الأجور، لذا نجد أن القطاع الخاص يجد صعوبة في استقطاب الشباب السعودي الباحث عن فرص وظيفية. ويعتبر قطاع صناعة السيارات من القطاعات المتطورة تقنياً، كما أنه من القطاعات المتشعبة والمتداخلة مع عدد كبير جداً من الصناعات الصغيرة والمتوسطة المكمل له، وهو ما يحقق هدف تنويع وتوسيع القاعدة الصناعية في نفس الوقت.

نظرة على صناعة السيارات على المستوى العالمي:

يعد قطاع صناعة السيارات ومنتجاتها من الصناعات الضخمة في الاقتصاد العالمي، فيحسب تقرير التجارة العالمية ٢٠١٣ الصادر عن منظمة التجارة العالمية استحوذت منتجات صناعة المركبات وحدها على ٧٪ من إجمالي السلع المصدرة في العالم. وقد ظلت صناعة السيارات من القطاعات الأقوى نمواً والأكثر محافظة على نصيبها من إجمالي حجم التجارة العالمية. فبالرغم من هبوط الإنتاج في عام ٢٠٠٩م جراء الأزمة العالمية، عاودت صناعة السيارات انتعاشها حيث تم إنتاج ما يقارب ٨٤,١ مليون

سيارة في عام ٢٠١٢م مع توقعات بنمو قدره ٣٪ لعام ٢٠١٣م. كما يوظف هذا القطاع حالياً حوالي ٩ ملايين عامل حول العالم، أي ما يعادل ٥٪ من إجمالي العمالة في مجال التصنيع في العالم. وتشير بيانات المنظمة الدولية لصانعي السيارات (OICA) إلى تزايد الطلب العالمي للمركبات بمعدل سنوي قدره ٢,٨٪ في الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٢م، مقابل زيادة في الإنتاج العالمي للمركبات بنسبة ٣٪ لنفس الفترة.

آفاق صناعة السيارات بالمملكة:

الطلب المحلي والإقليمي

استوردت المملكة في المتوسط حوالي ٦٧٩ ألف مركبة سنوياً في الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٢م وبمعدل نمو سنوي قدره ٩,٥٪، وذلك بحسب بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. وقد حقق استيراد المركبات رقماً قياسياً في عام ٢٠١٢م حيث بلغ حوالي ٩٨١ ألف مركبة بقيمة تصل إلى ٧٧ مليار ريال، وهو ما يجعل المملكة أكبر سوق للسيارات في الشرق الأوسط. ومما يعزز الثقة في استمرار معدلات نمو الطلب المرتفعة على السيارات، النمو السكاني الكبير في المملكة والذي يبلغ ٣,٧٪ سنوياً وهو أعلى من المتوسطات العالمية، وكذلك القوة الشرائية الكبيرة، بالإضافة إلى التركيبة الشابة للمجتمع السعودي والذي تشكل فيه فئة الشباب البالغ أعمارهم من ١٥-٢٤ ما نسبته ٢١٪ من إجمالي السكان. أما فيما يخص الطلب الإقليمي، فإن مبيعات السيارات في منطقة الشرق الأوسط تنمو بمعدل ٥,٧٪، وتتمتع هذه الدول أيضاً بمعدل نمو سكاني مرتفع ٢,٣٪. وتعتبر المملكة حالياً مركز إعادة تصدير رئيسي للسيارات وقطع الغيار في المنطقة، ويساعدها في ذلك موقعها الجغرافي المتميز. وقد بلغت قيمة إعادة التصدير للسيارات وقطع الغيار لعام ٢٠١٢م حوالي ٦ مليار ريال، وبمعدل

الطلب والإنتاج العالمي للمركبات حسب المناطق الجغرافية في عام ٢٠١٢م

المنطقة	الإنتاج (مليون مركبة)	النسبة من الإجمالي	الطلب (مليون مركبة)	النسبة من الإجمالي
أوروبا	١٩,٨١٤	٢٣,٦٪	١٨,٦٥٠	٢٢,٨٪
أمريكا الشمالية	١٥,٧٩٥	١٨,٨٪	١٧,٤٩٠	٢١,٤٪
أمريكا الجنوبية	٤,٢٢٩	٥٪	٦,١٠٧	٧,٥٪
آسيا والمحيط الهادي	٤٢,٦٦٢	٥٠,٧٪	٣٥,٣٥٧	٤٣,٣٪
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,١٨١	١,٤٪	٣,٣٢٤	٤٪
بقية أفريقيا	٤١٩	٠,٥٪	٨١١	١٪
الإجمالي	٨٤,١٠٠	١٠٠٪	٨١,٧٣٩	١٠٠٪

المصدر: المنظمة الدولية لصانعي السيارات OICA

نمو سنوي قدره ١٣٪ للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢م، وهو ما يشكل نواة لدخول منتجات صناعة السيارات السعودية لهذه الأسواق.

الموارد الأساسية:

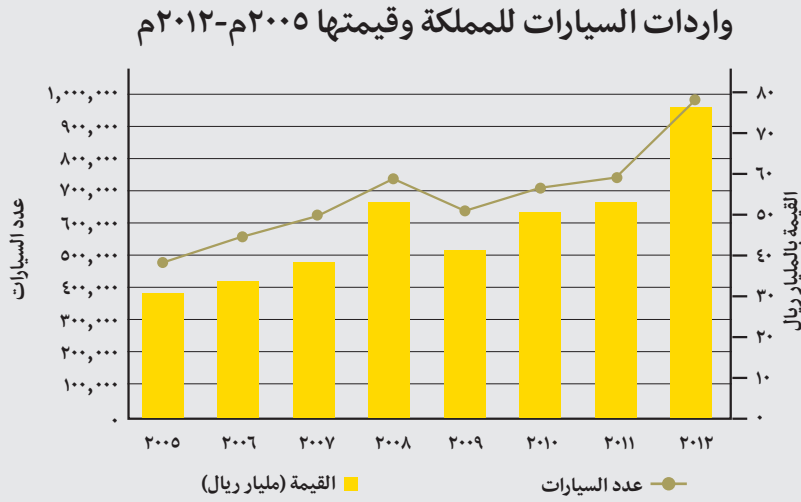
يتوفر لدى المملكة موارد هائلة من المواد الخام والمواد الأساسية التي تساعد على قيام الصناعات الداعمة لصناعة السيارات، بالإضافة إلى توافر الطاقة وبأسعار مناسبة في المملكة، فالفرص مهيأة لقيام عدد من الصناعات القادرة على توفير المدخلات اللازمة لنجاح هذه الصناعة. وتعد الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» من أهم رواد هذا المجال، إذ توفر الشركة حالياً عدداً من المنتجات البلاستيكية والمواد الخام الداخلة في صناعة السيارات بشكل مباشر، كما تعتزم الشركة القيام بإنشاء وحدات تابعة لها بغرض إنتاج مواد أخرى إضافية كالمطاط الصناعي والذي يشتق منه عدد من المنتجات كالإطارات والخراطيم المطاطية إضافة إلى صناعة الحديد وجميعها تعتبر صناعات أساسية لصناعة السيارات. كما أن المشروع المشترك بين شركة التعدين العربية «معادن» و«الكوها» والذي يعد واحداً من أكبر مشاريع صناعة الألمنيوم في العالم من شأنه أن يضع المملكة على خارطة صناعة السيارات كونه مدخلاً أساسياً ذا مستقبل واعد بحسب الرؤية الحديثة لصناعة السيارات التي تعتمد على أجزاء أكثر خفة و متانة من المعادن المستخدمة في صناعة السيارات.

الصناعات الداعمة:

تمتاز المملكة بقاعدة صناعية وبنية تحتية أكثر تطوراً من الدول المحيطة بها، وهو ما يعتبر حافزاً مهماً لقيام هذه الصناعة في المملكة. وتشير البيانات إلى وجود ما يزيد على ٢٥١ مصنعاً في السوق السعودي لصنع الأجزاء الداخلة في صناعة السيارات وقطع الغيار، وتعمل على توفير مجموعة من مستلزمات السيارات كقطع غيار صندوق التروس، المحاور، ماصات الاهتزاز، أذرعة، راديترات، زجاج السيارات، البطاريات، عكوس ومساعدات، أقمشة فرامل وغيرها. بالإضافة إلى العديد من مصانع الدهانات ومقاعد وصدّامات السيارات، والعديد من مصانع إكسسوارات السيارات. وفي ذات السياق يبلغ عدد المشاريع العاملة في هذا المجال والمقترضة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنهاية عام ٢٠١٢م ما يقارب ٦٥ مشروعاً بحجم تمويل يبلغ نحو ١,٥ مليار ريال.

الدعم الحكومي والموارد المالية:

يعتبر عدم توفر الموارد المالية طويلة الأجل للصناعات ذات الكثافة الرأس مالية، مثل صناعة السيارات، أحد أبرز العوائق أمام قيام هذه الصناعة في العديد من الدول. إلا أن الاقتصاد السعودي يحظى بوفرة من الموارد المالية التي



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

تساعده على تجاوز هذه العقبة، إضافة إلى قوة ملاة المؤسسات المالية المحلية سواء الخاصة أو الحكومية.

ويعد الدعم الحكومي لإنشاء هذه الصناعة في المملكة عاملاً مهماً لنجاحها، ولا يقتصر الدعم الحكومي على الدعم المالي فحسب بل يتوقع أن يشمل توفير البنية التحتية المناسبة (Auto Zone) واستقطاب الشركاء العالميين وتهيئة مراكز البحث والتطوير ورفع مستوى تأهيل الموارد البشرية. وبشكل الانفاق الضخم من قبل الدولة على مشاريع تحسين وتطوير البنية التحتية في السنوات الأخيرة، وما يتبع ذلك من زيادة في الطلب على معدات النقل وأجزائها، عاملاً مهماً في جذب استثمارات صناعة السيارات للمملكة.

التحديات التي تواجه صناعة السيارات في المملكة

على الرغم من وجود العديد من الفرص والمحفزات لقيام صناعة السيارات في المملكة إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي لا تخلو منها أي صناعة، ومن هذه التحديات ما يلي:

محدودية السوق:

يعتبر حجم السوق المحلي محدوداً مقارنة بأسواق التصدير العالمية، مما لا يتحقق معه اقتصاديات الحجم (Economies of Scale). فصناعة السيارات من الصناعات ذات الكثافة الرأس مالية التي تتطلب الوصول لحجم إنتاج كبير لضمان تحقيق العائد المجزي للمستثمرين، وهو ما لا توفره مستويات الطلب المحلي المحدود نسبياً مقارنة بضخامة أسواق التصدير العالمية. وقد يكون أحد الحلول لهذا التحدي هو الدخول التدريجي في هذه الصناعة عبر استهداف شريحة أو نوعية معينة من المركبات لإنتاجها والتي يمكن



رأس المال البشري:

إن نجاح هذه الصناعة يعتمد بشكل كبير على استمرارية ونجاح المبادرات التعليمية الأخيرة التي تبنتها المملكة لتطوير مستوى مخرجات التعليم خصوصاً في التخصصات العلمية والهندسية والمهنية، إضافة إلى ضرورة تشجيع إنشاء مراكز التدريب المتخصصة بالتعاون مع الشركات العالمية المصنعة للسيارات.

الصناعات المحلية المغذية لصناعة السيارات:

الكثير من المصانع القائمة حالياً التي تغذي صناعة السيارات تحتاج إلى تطوير من حيث الإمكانيات والتقنية والجودة، لرفع قدرتها على المنافسة. كما أن توفر القطع المستوردة بأسعار أقل وجودة أعلى يؤدي إلى عدم حرص المشاريع الصناعية الكبيرة والعامة في مجال تصنيع المركبات على التعامل مع الصناعات المغذية المحلية.

خاتمة

إن عوامل الجذب المتوفرة لنجاح صناعة السيارات في المملكة عديدة وجيدة، وهذه العوامل مجتمعة تبعث على التفاؤل بنجاح صناعة السيارات في المملكة، لكن التحديات كبيرة. ولنا في تاريخ صناعة البتروكيماويات في المملكة خير مثال، فقد كانت تجربة صناعة البتروكيماويات محفوفة بالمخاطر والتحديات في بداياتها، لكن الإرادة والإدارة الناجحة للهيئة الملكية للجبيل وينبع والتي قامت بالتدرج في بناء هذه الصناعة نقلت المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة فيها. لذا فإنه من المهم جداً إيجاد جهة مختصة بتوطين صناعة السيارات في المملكة، مشتركة بين القطاعين العام والخاص، تقوم أولاً على تهيئة مكونات البنية التحتية الأساسية لهذه الصناعة، ووضع خطط ذات مهام وأهداف واضحة المعالم للأجهزة المعنية بقيام هذه الصناعة، بحيث يمكن قياسها ومتابعتها، والأهم من ذلك كله أن تكون الأهداف واقعية وقابلة للتطبيق. وأخيراً فإن الخبرة العملية وتجربة توطين صناعة البتروكيماويات في المملكة تمنح التفاؤل بقدرة الاقتصاد السعودي على تكرار التجربة في صناعة السيارات.

تسويقها محلياً كمركبات الشحن والنقل العام، أو التكامل مع صناعة السيارات العالمية عبر إنتاج أجزاء معينة من المدخلات كما هو الحال في عدد من الدول. وكذلك العمل على عقد اتفاقيات لاستهداف الأسواق الخليجية، والعربية، وأسواق منطقة الشرق الأوسط.

المنافسة العالمية:

الفوائد المترتبة على صناعة السيارات تجعلها محل اهتمام الكثير من الدول التي تسعى لتوطينها عبر استقطاب الشركات العالمية بمختلف المحفزات. وفي ظل المنافسة العالمية القوية وقوانين منظمة التجارة العالمية واعتبارات الجودة، فإن المصانع حديثة النشأة قد لا تتمكن من تحقيق عوائد مجزية تمكنها من النمو والاستمرار. لذا فإن ضمان توفير سقف أعلى من المحفزات عن تلك المقدمة في الدول الأخرى يشكل عاملاً مهماً في إمكانية نجاح واستمرارية صناعة السيارات في المملكة، وهذا يستلزم مراجعة مستمرة لأنظمة الاستثمار ومنها نظام الاستثمار الأجنبي المتعلق بهذه الصناعة والصناعات الداعمة لها خصوصاً فيما يتعلق بالضرائب والإعفاءات.

التطور التقني:

بالرغم من التطور الكبير في استخدام التقنية الحديثة لأغراض استهلاكية في المملكة، إلا أن المستوى التقني للصناعات المحلية لا يعد حالياً عامل جذب قوي بالمقارنة مع الدول المتقدمة في هذه الصناعة، وهذا يستلزم العمل على تقديم الدعم اللازم لإنشاء مراكز البحث العلمي المتخصصة في هذه الصناعة والصناعات الداعمة لها في المملكة، ومن ذلك تشجيع الشركات ومراكز البحث على الدخول في شراكة مع المراكز والمؤسسات العالمية الرائدة في هذا المجال.

البنية التحتية:

التطور النسبي للبنية التحتية في المملكة مقارنة بدول المنطقة قد يكون عامل تفضيل لها، إلا أنها تظل بحاجة لتطوير لتضاهي المستويات العالمية المتقدمة، فمثلاً الحاجة إلى تطوير شبكة النقل المحلية خصوصاً القطارات، وتطوير كفاءة خدمات الموانئ والكهرباء والاتصالات والبريد وغيرها من الخدمات بما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية لصناعة السيارات. وأي تباطؤ أو تراجع في قيام المشاريع الداعمة لهذه الصناعة كصناعة الألمنيوم والبتروكيماويات أو البنى التحتية قد يؤثر سلباً على فرص نجاح هذه الصناعة في المملكة.



76

40

20

10

72

32

04

84

75

15

72

22

13

14

23

33

21

21

11

8.4

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

(١) بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

القطاع	خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣ م)	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية	٣٦	٧٠٦
المواد الغذائية	١٧	٣٣٥
المرطبات والمشروبات	١٠	٧٠
النسيج	٤	٧٣
منتجات الجلود والمواد البديلة	-	٢٤
المنتجات الخشبية	-	١٧
الأثاث الخشبي	-	٥٥
منتجات الورق	٤	٩٥
الطباعة	١	٣٧
الصناعات الكيماوية	٣٩	٦٣٨
الكيماويات	١١	٣٠١
منتجات النفط والغاز	١	٣٦
منتجات المطاط	٢	٢٠
منتجات البلاستيك	١٥	٢٨١
صناعة مواد البناء	٢٢	٤١٩
المنتجات الخزفية	١	١٤
منتجات الزجاج	١	٦٥
مواد البناء الأخرى	٢٠	٣٤٠
صناعة الأسمنت	٢	٣٣
الصناعات الهندسية	٣٤	٧٣٧
المنتجات المعدنية	١٩	٤٥٠
الماكينات والآلات	١	٩٠
المعدات الكهربائية	٣	١٣٨
معدات النقل	١	٥٩
الصناعات الأخرى	٧	٥٩
المجموع	١٢٠	*٣٥٩٢

* منها (٥٠١) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.

(٢) بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

القطاع	خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣ م)	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية	١,٣٣٠	١٩,١٠٣
المواد الغذائية	٦٠٠	١٠,٤٨٢
المرطبات والمشروبات	٤٣٨	٢,٠٧٧
النسيج	١١٢	٢,٤١٠
منتجات الجلود والمواد البديلة	-	١٣٣
المنتجات الخشبية	-	٢١٧
الأثاث الخشبي	-	٣٨٧
منتجات الورق	١٦٨	٣,١٧٠
الطباعة	١٢	٢٢٧
الصناعات الكيماوية	٢,٠٤٧	٤٣,٩٣٨
الكيماويات	١,٥٧٨	٣٤,٢٤١
منتجات النفط والغاز	١٠	٣,٣٨٩
منتجات المطاط	١٧	٨٠٤
منتجات البلاستيك	٤٤٢	٥,٤٩٤
صناعة مواد البناء	٩٥٥	١٣,١٧٧
المنتجات الخزفية	٤٠٠	١,٧٦٩
منتجات الزجاج	١٣٠	٣,٥١٦
مواد البناء الأخرى	٤٢٥	٦,٨٩٢
صناعة الأسمنت	١,٣٠٢	١١,٥١٥
الصناعات الهندسية	٨٥٥	٢٢,٥٦١
المنتجات المعدنية	٧٨٥	١٧,١٣١
الماكينات والآلات	١٤	٩١٣
المعدات الكهربائية	٤٣	٣,٢٥٩
معدات النقل	١٣	١,٢٥٨
الصناعات الأخرى	١٩١	٢,٨١١
المجموع	*٦,٦٨٠	**١١٣,٠٩٥

* اعتمدت للمساهمة في تمويل (١٢٠) مشروعاً جديداً وتوسعة (٢٤) مشروعاً قائماً.

** منها (١٥,٨٤٧) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.

(٣) بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	خِلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣م)	المجموع التراكمي
الرياض	٣٩	٩٢٧
مكة المكرمة	٢٧	٦٢٣
المدينة المنورة	٨	١٠٨
القصيم	٦	٦٣
المنطقة الشرقية	١٥	٧١٣
عسير	٦	٤٥
تبوك	-	١١
حائل	٥	٣٦
جازان	٣	٢٢
نجران	٥	١٨
الباحة	-	٩
الجوف	٥	٢١
الحدود الشمالية	١	٦
المجموع	١٢٠	*٣٥٩٢

* منها (٥٠١) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.

(٤) بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	خِلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣م)	المجموع التراكمي
الرياض	١,٢٠٤	٢٢,٠٦٠
مكة المكرمة	٢,٩٣٢	١٩,٧٩٢
المدينة المنورة	٢٣٧	١٢,١٩٤
القصيم	٨٦	١,٤٦٣
المنطقة الشرقية	٣٧١	٤٨,٤٥٧
عسير	١٢٨	١,٠٤٠
تبوك	-	٥٣٦
حائل	٦٩	١,٢٣٤
جازان	١,٥٠٠	٢,٨٣٧
نجران	٥١	١,١٤٧
الباحة	-	٢٨
الجوف	٩٣	٣٢٣
الحدود الشمالية	٩	٩٨٤
المجموع	*٦,٦٨٠	**١١٢,٠٩٥

* اعتمدت للمساهمة في تمويل (١٢٠) مشروعاً جديداً وتوسعة (٢٤) مشروعاً قائماً.

** منها (١٥,٨٤٧) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.



صندوق بريد: ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠٠٩٦٦١١٤٧٧٤٠٠٢

فاكس: ٠٠٩٦٦١١٤٧٩٠١٦٥

البريد الإلكتروني: PR@sidf.gov.sa

موقع الصندوق على الشبكة: www.sidf.gov.sa



www.sidf.gov.sa